جامعة الدكتور الطاهر مولاي – سعيدة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تطبيق الإدارة الالكترونية على المستوى المحلي في الجزائر.
دراسة حالة بلدية بوقطب 2008-2018 .

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية
تخصص : سياسة عامة وتنمية .

إعداد الطالبة:
بلال خيرة

إشراف الأستاذ :
زبيري رمضان

أعضاء اللجنة المناقشة :

الأستاذ : ..... عياشي حفيظة ..... رئيس اللجنة
الأستاذ : ..... زبيري رمضان .... مشرف
الأستاذ : ..... حلوي خيرة ..... عضو المناقشة.

السنة الجامعية
2018-2017 م
1439-1438 هـ

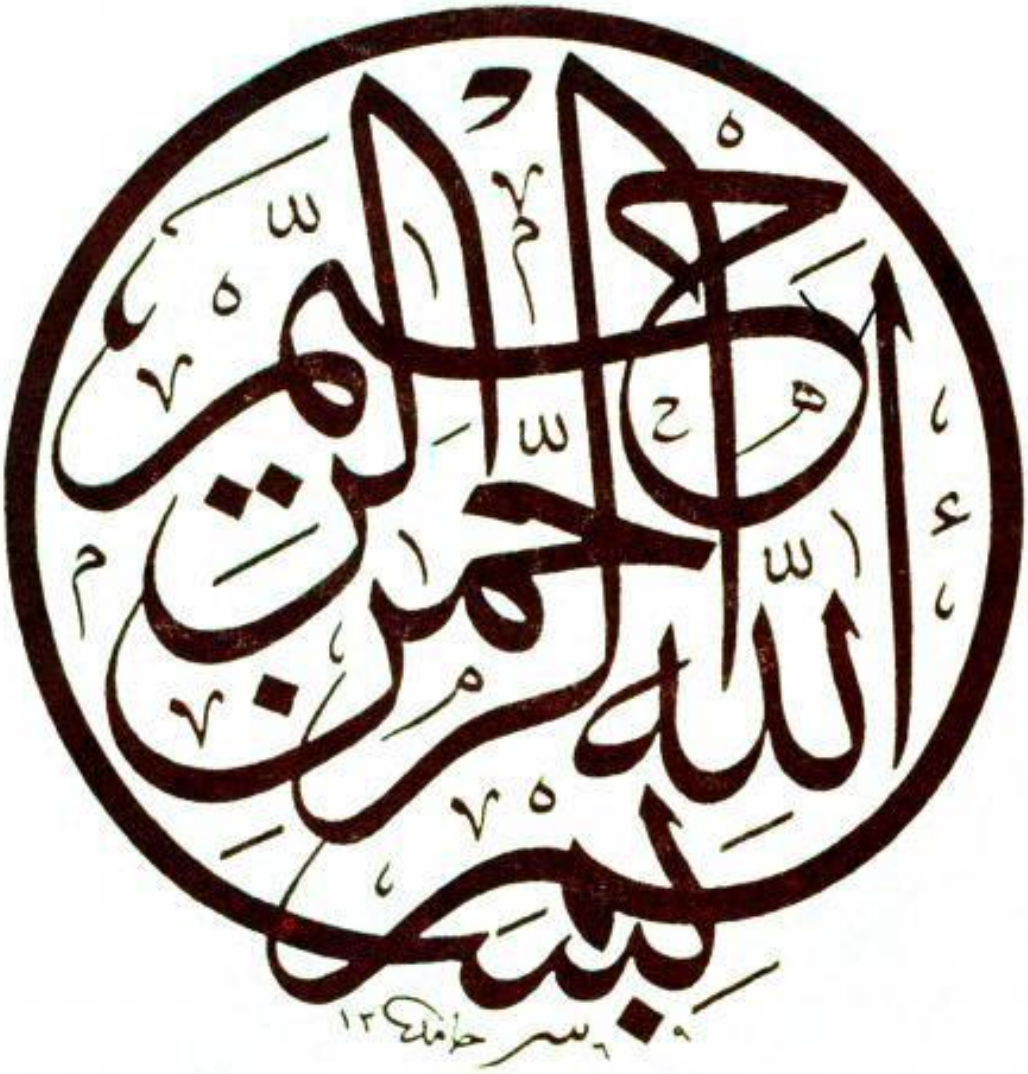
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكـــــــر والتقديـــــــر

الحمد لله الذي أنار لنا درب المعرفة وأعاننا على أداء
هذا الواجب و وفقنا لإنجاز هذا العمل لا يسعنا إلا أن
نتقدم بالشكر الجزيل إلى أصحاب البصمات الواضحة
على هذا الجهد العلمي المتواضع الأستاذ المشرف : *زبيري رمضان*
ونتقدم بالشكر إلى كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية
وكافة هيئة التدريس بالجامعة كما لا يفوتنا أن نشكر كل موظفي
الدائرة و البلدية ببوقطب.

عمريو سليمان ، طالبي مبروكة ، ملوك كريمة و دهيني حمزة
ونشكر كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد .
وفي الأخير نشكر كل من ساهموا معنا وقدموا لنا يد العون

الإهـــــداء

بسم الله أولا والحمد الله الذي وفقنا بإتمام هذا العمل

إلى روح والدي الطاهرة الزكية و الذي حمّلني أمانة تحقيق حلمي

ألا وهو النجاح في مساري الدراسي

إلى أمي الكريمة أطال الله عمرها و التي غمرتني بفيض حبها وحنانها

إلى من علمني أن الحياة كفاح وإرادة فنجاح إلى رياحين حياتي إخوتي

جميعا

وكل من يحمل لقب **بـــــلال**

إلى صديقاتي **خلود، زينب، سهام، زهرة، نصيرة**

بـــلال خيـــرة

مقدمة

مقدمة

لا تقتصر العلاقات العامة على الإدارات المركزية فقط بل تمتد إلى الإدارات المحلية وهذه الأخيرة تعد أسلوب من أساليب التنظيم الإداري الذي يراد به توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية في الدولة و بين الهيئات الإدارية المنتحبة والمتخصصة على أساس إقليمي لتباشر ما يعهد إليها من وظائف أو ما يعرف بالإدارة المحلية التي تتميز بقربها من المواطن تهتم بالمشاكل وتأخذ بعين الاعتبار ميولاته وانطباعاته ما يجعل الإدارة تضطلع بالدور الأساسي في إشراك المجتمع المدني الذي يعكس تفضيلات اهتمامات و قيم أعضائه من أجل تقديم بدائل وخدمات في الوقت الذي أصبحت فيه الدولة الوطنية بحاجة إليه . فالإدارة المحلية تحتاج إلى جهاز العلاقات العامة الذي يساعدها على ممارسة العمل الإداري بشكل أفضل وشرح سياسة عملها في مختلف الميادين التي تهتم بمصلحة الجمهور الداخلي والخارجي بحيث تعتمد وحدات الإدارة المحلية على وظيفة العلاقات العامة وذلك لزيادة درجة فعاليتها وبالتالي زيادة فاعلية نظام الإدارة المحلية ذاته، و هذه الأخيرة تبقى دائما حريصة على الحفاظ على العلاقات مع الجمهور الداخلي (الموظفين) أو جمهورها الخارجي (المواطنين) المستفيدين من خدماتها. فهي تستعمل من أجل ذلك مختلف الوسائل الاتصالية لتقديم المعلومات المعبرة عن أنشطتها و خدماتها لأن جميع مجالاتها وأنشطتها تتعلق بالمجتمع المحلي؛ فهي تسعى دائما إلى علاقات عامة بهدف تسهيل الاتصال بين الإدارة المحلية و مجتمعها .

كما يعتبر نظام الإدارة المحلية القاعدة الرئيسية للديمقراطية السليمة حيث تهدف إلى أن تحكم الأقاليم نفسها بنفسها ذاتيا ويكون دور الحكومة المركزية هو المعاونة العلمية وتعليم الشعب أن يتقلد أموره لأنه الأجدر على الإحساس بمشكلاته وبالتالي الأكثر قدرة على حل المشكلات .

وقد اقتضى التقدم العلمي الكبير وما نجم عنه من تغيير سريع في شتى مناحي الحياة والتزايد الكبير في إعداد السكان وحاجيتهم إلى تنمية مجتمعاتهم وتقديم المزيد من الخدمات من حيث الكم والنوع فاقتضى ذلك كله إلقاء عبء كبير على الدول حيث ازدادت مهماتها الرامية لتحقيق أهدافها ولم تعد قاصرة على تحقيق أمن مواطنيها وتحقيق العدالة بينهم بل تعدتها إلى ضرورة التأثير في حياتهم في المجالات السياسية

والاقتصادية والاجتماعية من اجل تحقيق الديمقراطية واستغلال الثروات وتوزيعها وتقديم الخدمات العامة وبالتالي تحقيق الرفاهة لمجتمعاتهم، تلك الواجبات التي أثقلت كواهل الحكومات مما اضطرها إلى التنازل عن جزء من مسؤولياتها الإدارية لهيئات محلية منتخبة تنوب عنها بانجازها وتحت مراقبتها وإشرافها. وهكذا ازدادت أهمية الإدارات المحلية ضمن بيئتها الجغرافية لإرساء قواعد الديمقراطية بين المواطنين وتقديم الخدمات الأساسية للسكان والمساهمة في تحقيق متطلباتهم وحل مشكلاتهم والقيام بالمشاريع الإنتاجية التي تسهم في تنمية مجتمعاتهم المحلية

والجزائر من بين الكثير من الدول اعتمدت على هذا النوع من التنظيم الإداري تحت شعار تقريب الإدارة من المواطن أو الديمقراطية المحلية، فالمساهمة الشعبية هي روح الإدارة المحلية والمحور الذي ترتكز عليه الجزائر، فلقد أصبح من الأمور المؤكدة على الإدارة أن تلعب دورا أساسيا في عملية التنمية الشاملة، ومما لا شك فيه أن الإدارة المحلية الجزائرية تواجه العديد من المشاكل والتحديات مما يحتَم القيام بجملة من الإصلاحات على كافة المستويات؛ وبالتالي فالإدارة المحلية تعمل على توثيق التعاون والشراكة بين الجهود المركزية والجهود الشعبية في تقديم الخدمات والمصالح المحلية والتأثير المباشر في حياة المواطنين بحكم أنها على دراية كافية بمجتمعها المحلي .

ومع تصاعد دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال و نظرا لما تتمتع به من إمكانات تتيح لها تحسين الأداء الحكومي وإعادة بناء الثقة أبرزت الحاجة نحو إنشاء بيئة مواتية تمكن المواطنين من المشاركة في مختلف البرامج التنموية التي تؤثر على حياتهم وحشد الدعم للسياسات العامة؛ لذا فقد أصبح إنتاج المعلومات و المعارف وتداولها وتوزيعها من أهم الأنشطة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والإداري، وذلك لاستخدام تقنية المعلومات والاتصالات من أهمية في مختلف ميادين الحياة؛ وهنا أضحى العالم يعيش ثورة معلوماتية ومعرفية أو ما يسمى بعصر المعلومات، كما أصبح عامل الوقت يمثل أحد

الموارد الإدارية المهمة التي تمنح ميزات تنافسية للمنظمات، لأن تأخير تنفيذ العمليات بدعوى التحسين والجودة أصبح غير مقبول لكونه يحد من القدرة التنافسية في ظل ارتباط فرص المنافسة بالسبق والانجاز.

وكنتيجة لتطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال والثورة المعلوماتية شهدت جل الإدارات ظهور العديد من المفاهيم الحديثة كالحكومة الإلكترونية التجارة الالكترونية ، والخدمات الالكترونية وصولا إلى تطبيق آخر من الإدارات وهو الإدارة الالكترونية ، وتعتبر هذه الأخيرة تلك الجهود الإدارية التي تتضمن تبادل المعلومات وتقديم الخدمات للمواطنين بسرعة عالية وبأقل التكاليف وهذا عبر شبكة أجهزة الكمبيوتر مع ضمان سرية التعاملات الإدارية ومن المعلومات المتداولة حيث أنها تمثل فرعا معرفيا حديثا يدخل ضمن صيغ العلوم الإدارية و الإدارة العامة ، و هي الأساس تعد نقلة نوعية من الإدارة التقليدية إلى نمط جديد من التسيير أي الإدارة الرقمية الحديثة .

وتعد الجزائر من بين الدول التي تسعى جاهدة بكل الطرق لإرساء مجتمع يعتمد على المعلومات وتكنولوجيا الاتصال من خلال عصرنة قطاعاتها العمومية في مختلف المجالات بالاعتماد على شبكة الانترنت والتحول التدرجي من الأنشطة التقليدية إلى الالكترونية، والإدارة أخذت النصيب الأكبر من هذا التغيير وذلك بعدما كانت تعتمد على المعاملات التقليدية من خلال اكتظاظ الملفات والوثائق الورقية على الموظفين وانتظار المواطنين في الطوابير لاستخراج الوثائق ما جعلها تدخل في مشاكل كالبيروقراطية وانعدام الشفافية .

ومن اجل التقليل من هذه المشاكل سعت الحكومة الجزائرية لإحداث تغييرات في المجال الإداري بتحديث هياكلها والانتقال للإدارة الالكترونية ، حيث أصبحت هذه الأخيرة ضرورة حتمية يجب السعي لتحقيقها من أجل تسريع عملية انجاز التعاملات الكترونيا وأصبح من أهم سمات المنظمات المعاصرة التي يطلق عليها منظمات القرن الحادي والعشرين أن أنشطتها تستند إلى المعرفة المعلوماتية وأنها منظمات رقمية الكترونية تقدم خدماتها للمواطنين والمؤسسات وسائر المستفيدين دون الاعتماد على الأنشطة الورقية .

أهمية الموضوع:

أن موضوع تطبيقات الإدارة الالكترونية في الإدارة المحلية ببلدية بوقطب له أهمية بالغة من حيث الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية ، وكذا التحول من المعاملات الورقية إلى المعاملات الالكترونية وهو يعتبر من أهم التطورات التي تسعى الجزائر بمواكبتها من خلال عصرنة الإدارة.

أ/ **الأهمية العلمية:** تتمثل الغاية العلمية في التعرف على التطورات التي طرأت على الإدارة المحلية وتطبيق النظريات التي تناولت مفهومي الإدارة الالكترونية والإدارة التقليدية.

ب/ **الأهمية العملية:** إن الأهمية العملية للدراسة تتجلى في تطبيقات الإدارة الالكترونية في الإدارة المحلية دراسة حالة بلدية بوقطب من خلال الكشف عن المشكلات والصعوبات الإدارية التي تتعلق بالظاهرة، والدور الذي لعبته الإدارة الالكترونية في الإدارات المحلية والإدارات الجزائرية.

أسباب اختيار الموضوع:

ومن بين أسباب اختيارنا لهذا الموضوع أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

1- **الأسباب الذاتية:** يعد هذا الموضوع من أبرز الموضوعات التي شغلت تفكيرنا وهي الرغبة في المعرفة أنه أصبح لزاما على الإدارات وخاصة المحلية منها أن تعي التطور والتغيير ومواكبة التقدم.

2- **الأسباب الموضوعية:** قمنا بدراسة هذا الموضوع نظرا لقربه من تخصصنا ولحداثة موضوع الإدارة الالكترونية وتطبيقه على الإدارة المحلية ومحاولة التعرف على أهم المستجدات التي طرحها هذا الموضوع، وعلى هذا من الأنسب أن نتناول هذا الموضوع لكونه موضوع الساعة ويشغل بال الفاعلين السياسيين.

أدبيات الدراسة:

لقد ورد العديد من الأدبيات التي تناولت موضوع الإدارة الالكترونية ، واعتمدت هذه الدراسة في بناء البحث العلمي الأكاديمي والذي تميزه وتكون له خاصية والتي تفتح المجال لطرح إشكاليات تسهم في إثراء هذا الموضوع فنستهل دراستنا بكتاب **سعد ياسين غالب** المعنون **بالإدارة الالكترونية** الذي جاء فيه تحليل موضوع الإدارة الالكترونية وفهم التطور الذي أحدثه هذا العلم والتغيير الذي طرأ على الإدارات.

ودراسة **سمير محمد عبد الوهاب**. وهو كتاب مقدم لدراسة مفاهيم **الإدارة المحلية** تحت عنوان الإدارة المحلية وإبراز أهم الخصائص والصعوبات التي واجهتها.

ومذكرة لنيل شهادة الماستر للطالبتين **خديجة آسيا بوزيد، وفطيمة نقودي** في دراستهم تحت عنوان " **واقع تطبيق الإدارة الالكترونية في الجزائر، دراسة حالة لبلدية العطف ولاية غرداية**"، كما وضحوا في هذه الدراسة الأسباب التي دفعت إلى الانتقال إلى الإدارة الالكترونية ومدى تطبيقها على البلدية.

أما دراسة علي **حسين باكير** بعنوان **المفهوم الشامل للإدارة الإلكترونية** مجلة آراء حول الخليج، الإمارات العربية المتحدة، تطرقت هذه الدراسة لمراحل الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإلكترونية وتوضيح أهم المشكلات التي كانت تطرأ على الإدارات التقليدية.

أما موقع دراستنا من الدراسات السابقة أنها اهتمت بتحليل ورصد واقع لتطبيق الإدارة الالكترونية في الإدارة المحلية في الجزائر، وهذه الدراسة ركزت على الانتقال من التوجه التقليدي إلى الالكتروني لمواكبة التطور والتقدم .

الهدف من الدراسة :

إن الهدف من الدراسة هو إزالة الغموض حول مفهوم الإدارة الالكترونية ومعرفة الفرق بينها وبين التقليدية ومدى تطبيق الإدارة الالكترونية على أرض الواقع في مصلحة الوثائق البيومترية ببوقطب، وإبراز العوائق والتحديات التي طرأت عليها.

إشكالية الدراسة:

إن الإدارة الالكترونية كونها مشروع جديد تسارعت الأجهزة الإدارية نحو تبنيه للحاق بالإدارة العلمية الإلكترونية وانخرطت الجزائر ضمن هذا النهج وذلك من خلال إعطاء الإشارة لانطلاق الحكومة الالكترونية منذ 2008 كمبدأ تتوقع من خلاله ميلاد إدارات جديدة. بناء على ذلك فان الإشكالية الرئيسية للدراسة تأتي كالآتي:

ما مدى نجاح تطبيقات الإدارة الالكترونية في الإدارة المحلية ببلدية بوقطب في سياق التوجه نحو مشروع الجزائر الالكترونية ؟ .

الأسئلة الفرعية :

1- ما هي الإدارة المحلية وما هي الإدارة الإلكترونية ؟.

2-وما أسباب التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية على المستويات المحلية؟.

3-ما العوائق التي تعترض تطبيق الإدارة الالكترونية محلياً وما آفاق الحلول والتحول؟.

الفرضيات:

الفرضية الرئيسية:

ساهم مشروع الجزائر الإلكترونية في قطع العديد من الأشواط نحو العصرنة والإدارة الإلكترونية على المستوى المحلي في بلدية بوقطب ولاية البيض .

الفرضيات الفرعية:

1/ الإدارة المحلية هي نظام من أنظمة الإدارة العامة وأداة من أدوات التنمية تهدف إلى زيادة كفاءة الأداء الإداري.

2/-الإدارة الالكترونية هي عملية تحويل الأعمال والخدمات التقليدية إلى أعمال الكترونية تنفذ بسرعة عالية.

3/ **يعترض تطبيق الإدارة الالكترونية بمصلحة الوثائق البيومترية ،العديد من العوائق بما فيه نقص التكوين وهو ما يفرض ضرورة بلورة حلول إستراتيجية في هذا المجال.**

حدود ومجال الدراسة:

الإطار المكاني : سيتم تناول الموضوع من خلال إسقاطه على تطبيق الإدارة الالكترونية في الإدارة المحلية ببلدية بوقطب.

الإطار الزماني: تتعلق بالعشرية الأخيرة من هذا القرن (2008_2018).

صعوبات الدراسة : حددت صعوبة الدراسة في الجانب الميداني من عدم اعطاء المعلومات الكافية في مصلحة الوثائق البيومترية .

مناهج ومقاربات الدراسة:

1/ **المنهج التاريخي:** من خلال عرض المعلومات والحقائق الماضية واستخلاص أهم النتائج من خلالها، وفي إطار هذا البحث يظهر استعمال المنهج التاريخي من خلال التعرف على التطور التاريخي لمفهوم الإدارة المحلية والإدارة الالكترونية.

2/**منهج دراسة حالة:** وهو منهج يقوم على أساس مرحلة معينة من تاريخ الوحدة المعينة المدروسة أو جميع مراحلها بهدف الوصول إلى تقييمات متعلقة بالوحدة المدروسة ويتجلى اعتماده من خلال اختيار موضوع تطبيق الإدارة وإسقاط الجانب النظري والوجه التطبيقي له.

أما بالنسبة للاقترابات تتمثل فيما يلي:

1/**الاقتراب الوظيفي:** ويتجلى في دراسة الوظيفة التي تؤديها الإدارة الالكترونية من خلال الكشف عن مدى تأثير الاعتماد عليها في تغيير طرق الأداء والتعامل على غرار الإدارة التقليدية.

2/ **الاقتراب القانوني:** ويتجلى تطبيقه في التطرق إلى الجوانب القانونية في الاعتماد على الإدارة الالكترونية والتعرض للتقنين المتعلق بإصلاح الإدارة من خلال مشروع الإدارة الالكترونية.

تقسيم الدراسة:

بالنسبة لهذه الدراسة فقد اشتملت على مقدمة وفصلين، وقسمنا كل فصل إلى مباحث فقد استهلينا دراستنا بلمحة عن الإدارة المحلية بحيث تناول الفصل الأول عن الإطار المفاهيمي للتحول من الإدارة المحلية إلى الإدارة الإلكترونية فقسم هذا الفصل إلى مبحثين؛ المبحث الأول حول مفهوم الإدارة المحلية؛ أما بالنسبة للمبحث الثاني تناولنا فيه حول الإدارة الالكترونية. وفي الفصل الثاني الذي ضم دراسة حول واقع تطبيق الإدارة الالكترونية في المستوى المحلي دراسة حالة بلدية بوقطب.

فتحدثنا فيه عن واقع وتحديات الإدارة المحلية في الجزائر الذي كان هذا دراسة في المبحث الأول والمبحث الثاني كان تحت عنوان آفاق التحول نحو الإدارة الالكترونية في الجزائر، ثم انتقلنا إلى المبحث الثالث والأخير الذي كان عبارة عن دراسة حالة لبلدية بوقطب في تطبيقها للإدارة الالكترونية في مصلحة الوثائق البيومترية .

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للتحول من الإدارة المحلية إلى الإدارة الالكترونية.

المبحث الأول : مفهوم الإدارة المحلية .

المبحث الثاني : التحول نحو الإدارة الالكترونية .

تحتل الإدارة المحلية مركزا هاما في نظام الحكم الداخلي للدولة ، كونها تقوم بدور فعال في التنمية المحلية و تتميز علاقتها مع النظم السياسية و بأنها قريبة من المواطن و نابعة من بيئته ، و قد تم وصفها بهدف إدارة شؤون الدولة والمجتمع المحلي ، ونتيجة المتغيرات السريعة المتلاحقة في البيئة السياسية و الإدارية و الاقتصادية العالمية تحول دور الدولة ، فان حتمية تطوير الإدارة المحلية ومشاركتها في صنع القرارات والسياسات يعتبر من أولويات الدولة و المجتمع ومن خلال الثورة التكنولوجية ظهرت عدة أنظمة و أساليب إدارية جديدة تعمل وقت نظم معلوماتية مترابطة مشكلة نسيجا الكترونيا ذو أبعاد و تقنيات تشد الأجهزة الإدارية ببعضها البعض بصورة متناسقة .

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للتحول من الإدارة المحلية إلى الإدارة الالكترونية .

المبحث الأول : مفهوم الإدارة المحلية .

تقوم الإدارة المحلية في الجزائر على أركان اللامركزية الإقليمية والمرفقية حيث تقوم اللامركزية الإقليمية على خليتين هما :البلدية والولاية يمثلان الهيئات المحلية التي تعمل على تنفيذ برامج التنمية المحلية وفق ما نص عليه التشريع الإداري ،و يكون التنفيذ في محله وفق البرامج المسطرة إلا بتوفير الموارد المالية والبشرية المتاحة و لهذا سيتم التطرق إلى مفاهيم الإدارة المحلية .[1]

المطلب الأول: نشأة الإدارة المحلية المفهوم و الخصائص .

كانت وظيفة الدولة مقصورة على صون وحماية أمنها الخارجي والداخلي وإقامة العدل بين الناس ،وقد اتسع نشاطها ونطاق تدخلها أصبح قيامها بأداء وظيفتها أمر صعب،لذلك فان تعدد الهيئات الإقليمية والمحلية يخفف وينقل بعض هذه الأعباء إلى تلك الهيئات ما يساعد على سرعة البث في المسائل التي تدخل في اختصاصاتها فيتحقق التوازن والاستقرار المنشودان .

<u>الفرع الاول: نشأة الإدارة المحلية .</u>

عرف نظام الإدارة المحلية كتنظيم إداري في نهاية القرن 18 عشر بعد قيام الدولة الحديثة وانتشار المبادئ والأفكار الديمقراطية وارتباط الدعوة إليها في المجال السياسي بالدعوة إلى تطبيقها في المجال الإداري، وجدت فيها الحكومات نظام يشرك المواطنين في إدارة شؤونهم ويؤهلهم سياسيا للقيام بدورهم كحاكمين عندما يحين الوقت لتوليهم السلطة، كما جاء نتيجة لثورات عدة مثل :الثورة الفرنسية، وما يؤكد ذلك قول **نابليون الثالث:** أنه بالإمكان أن نحكم عن بعد و لكن من المستحيل أن ندير إلا عن قرب" فأنشأت وحدات المحافظات الجديدة و الوحدات المحلية[1] في المدن و القرى ذات الشكل و التنظيم الموحد للتعبير

[1] المرجع نفسه ، ص07-08 .

عن فكرة المساواة ،و في انجلترا تستمد المدن المكونة للمحافظات وجودها القانوني من البراءات الملكية الخاصة[1] بإنشائها، و بعض هذه المدن منحت براءات تأسيسها منذ القرن الثاني والثالث عشر ،كما رأى مفكري المذهب الاشتراكي كل من **ماركس ولينين** " حيث كان " **ماركس** " يرى أن الوسيلة الوحيدة لسيطرة طبقة البروليتاريا و إزالة طبقة البورجوازية هي إنشاء مجالس منتخبة انتخابا مباشرا في جميع أجزاء الدولة وعلى كافة مستوياتها ،هذه المجالس المنتخبة تدار إدارة ذاتية بواسطة العمال و الفلاحين و يرى "**لينين** " أنها تمكن أعضائها من أفراد الطليعة من العمال و الفلاحين الأكثر وعيا و إدارة من تنظيم أنفسهم لتثقيف و تعليم الجماهير ، و اعتبر أن الحد من مساوئ المركزية وممارسة الديمقراطية لا يكون إلا عن طريق إشراك أفراد الشعب في ممارسة السلطة (المجالس السوفياتية المحلية، الجمعيات الشعبية اليوغسلافية) [2] .

فالدافع لنشأة الإدارة المحلية في أي دولة من الدول دافع سياسي لأنها مظهر نحو تحقيق إدارة الشعب لشؤونه بنفسه، غير أنه لم يحظ في الماضي إلا باهتمام القلة من الباحثين و المهتمين بشؤونه ، أما الآن لقي العناية الجديرة بدراسته على أسس علمية ، و اعتبر مادة مستقلة عن القانون الإداري ، وقرر للدراسة بقسم الليسانس بجامعات العديد من الدول ومن بينها الجزائر ،بناءا على ذلك فان الإدارة المحلية كظاهرة قانونية لا يرجع تاريخه التشريعي إلى أكثر من القرن 19 عشر ، ففي انجلترا لم يكن للمدن مجالس محلية يشرك فيها المواطنون قبل عام 1835 ، أما فرنسا فلم تنشأ بها المجالس المحلية إلا في عام 1833 .

الفرع الثاني :مفهوم الإدارة المحلية .

الإدارة المحلية هي نظام من أنظمة الإدارة العامة و أداة من أدوات التنمية تهدف إلى زيادة كفاءة الأداء الإداري في الدولة ، و يتم بمقتضاها إعطاء المحليات الاختصاصات و الصلاحيات التي تساعد على سرعة

[1] حسين مصطفى حسيين ، **الإدارة المحلية المقارنة** ،(الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ط2 ، 1982)،ص ص 37 – 38 .
[2] المرجع نفسه ، ص ص 92- 93 .

و سهولة اتخاذ القرار بعيدا عن السيطرة المركزية مع ارتباط القرار بتحقيق السياسات و الأهداف التنموية للدولة[1] .

و ترى الأمم المتحدة أن الإدارة المحلية نظام من نظم الإدارة العامة ، و هي وسيلة إدارية لمعاونة الحكومة المركزية على أداء رسالتها بصورة أكثر فاعلية و كفاءة . [2]

كما عرفها الفقيه الفرنسي " **والين** " بأنها نقل سلطة إصدار القرارات الإدارية إلى مجالس منتخبة بحرية من المعنيين [3] .

و تعرف بأنها توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية و هيئات منتخبة محلية تباشر اختصاصاتها تحت إشراف الحكومة ورقابتها. [4]

و يعرفها الأستاذ **Andre delauhadire**: جعل من القرية أو البلدية جماعات لامركزية يتم تنظيمها بالطريقة التي تساعدهم على إدارة أنفسهم بذاتهم مع إبقائهم مندمجين في الدولة .

يعرفها " **كرام مودي** " الكاتب البريطاني : أنها مجلس منتخب مركز فيه الوحدة المحلية و يكون عرضة المسؤولية السياسية أمام الناخبين سكان الوحدة المحلية و يعتبر مكملا لأجهزة الدولة [5] .

و يعرفها العطار : بأنها توزيع وظيفة الإدارة بين الحكومة المركزية و هيئات منتخبة أو محلية تباشر اختصاصاتها تحت إشراف الحكومة و رقابتها ([6]).

---

[1] هشام أمين مختار ،**تخطيط و تنمية المجتمعات الجديدة في جمهورية مصر** ،(رسالة دكتوراه ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ،2000)، ص 29 .

[2] حسام قضيب ، **تقيم كفاءة و فعالية الآليات المحلية لصناعة القرار في إدارة العمران الحضري المؤتمر العربي الإقليمي ، تحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستدامة** ، ديسمبر 2003 ، ص 35 .

[3] أيمن عودة المعاني ،**الإدارة المحلية** ، (عمان : دار وائل للنشر و التوزيع ،2010)، ص 22 .

[4] فؤاد العطار ، **مبادئ في القانون الإداري** ، (القاهرة : 1965) ، ص 176 .

[5] Modie Giame c.the Governoment of GIERT BRITAIN METHUEN , 1965

[6] فؤاد العطار ، مرجع سابق الذكر ، ص 176 .

و **عرفها الشيخلي** : بأنها أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة ، تقوم على فكرة توزيع النشاطات والواجبات بين الأجهزة المركزية و المحلية ، وذلك لغرض تتفرع الأولى لرسم السياسة العامة للدولة إضافة إلى إدارة المرافق القومية في البلاد و أن تتمكن الأجهزة المحلية من تسيير مرافقها بكفاءة ، و تحقيق أغراضها المشروعة و ما يميز هذا التعريف أنه يبين أهمية و دور الإدارة المحلية في إدارة المرافق العامة المحلية داخل مجتمعها [1] .

و ينظر الزغبي للإدارة المحلية على أنها أسلوب الإدارة بمقتضاها يقسم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي ، تتمتع بشخصية اعتبارية و يمثلها مجلس منتخبة من أبنائها لإدارة مصالحها تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية [2] .

فالإدارة المحلية هي أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة ، تقوم على فكرة توزيع النشاطات والواجبات بين الأجهزة المركزية و المحلية ، و ذلك لغرض أن تتفرغ الأولى لرسم السياسات العامة للدولة إضافة إلى إدارة المرافق القومية في البلاد ، و أن تتمكن الأجهزة المحلية من تسيير مرافقها بكفاءة ، وتحقيق أغراضها المشروعة[3] .

الإدارة المحلية هي أسلوب الإدارة بمقتضاها يقسم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي ، تتمتع بالشخصية المعنوية الاعتبارية و يمثلها مجلس منتخبة من أبناءها لإدارة مصالحها تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية .[4]

---

[1] فالح الحوري ،**الإمكانات و لأثار المحتملة لتبني نموذج البلدية الكبرى في محافظة أربد** ، (رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الإدارة العامة، الأردن: 2000)، ص 25 .

[2] خالد سمارة الزغبي ، **تشكيل المجالس المحلية و أثره على كفايتها** ، (الإسكندرية: منشأة المعارف ،1984)، ص 30.

[3] محمد محمود الطعامنة ، **نظام الإدارة المحلية في الوطن العربي** ، (عمان : الملتقى الوطن العربي الأول ، 2003)، ص09 .

[4] خالد سمارة الزغبي ، **تشكيل المجالس المحلية و أثره على كفايتها (دراسة مقارنة)** ،(الإسكندرية : منشأة المعارف ، 1984) ص09 .

وفي المفهوم الواسع للإدارة المحلية تعتبر أنها الوسيلة الفعالة للتدريب على أساليب الحكم المحلي الذي يساهم في تربية المواطنين سياسة صالحة في المجالس المحلية المنتخبة من طرف السكان المحليين الذي ينتمي لديهم روح المسؤولية للحفاظ على ممتلكاتهم المحلية فتقريب الإدارة منهم يهدف إلى تسهيل وتسريع عملية اتخاذ القرار محليا دون الرجوع إلى السلطات المركزية مما يخفف العبء عليها .

إذن الإدارة المحلية أسلوب إداري من أساليب الحكم الديمقراطي الذي يتضمن تجزئة السلطة التنفيذية المركزية و إعطاء جزءا منها إلى وحدات محلية تستجيب إلى مطالب السكان المحليين و تعكس تطلعاتهم نحو حياة كريمة.

الفرع الثالث: خصائص الإدارة المحلية

تتميز الإدارة المحلية بخصائص تنفرد بها عن الإدارة المركزية من أهمها :

- قربها من الأفراد يجعلها تصل إلى أعماق حياتهم السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية .
- هدفها تنمية المجتمعات المحلية لتوفر للفرد معيشة أفضل .
- تعمل على تكييف النظام الإداري ليلائم الأفراد دون تطويع الأفراد ليتكيف مع الإدارة .
- اشتراك الأفراد في إدارة الأمور ذات الأهمية المحلية لأن الأفراد أقدر على معرفة حاجاتهم و كيفية تلبية هذه الاحتياجات .
- تدعيم الروابط الاجتماعية بين أبناء المجتمعات المحلية و توفير أسباب التنمية الاجتماعية السليمة وخاصة في المجتمعات المدنية التي يعاني منها السكان من ضعف الشعور بالانتماء الى المجتمع بالإضافة إلى تغيير أنماط العلاقات الاجتماعية بين الأفراد .[1]

[1] احمد صقر عاشور ، **الادارة المحلية** ،(مصر : دار النهضة العربية ، 1986) ، ص 179.

– إثارة الحماس و التنافس بين أفراد المجتمعات المحلية المختلفة لتحقيق أكبر قدر من النهوض بمجتمعاتهم معتمدين في ذلك على جهودهم الذاتية.

المطلب الثاني : مقومات الإدارة المحلية ووظائفها .

تقوم الإدارة المحلية بمجموعة من الوظائف والمقومات لتحقيق كفاءة الإدارة ، كما تهدف إلى نسج خيوط المجتمع بمختلف مستوياته لقيام الديمقراطية بإتاحة فرص المشاركة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالمواطنين.

أولا: مقومات الإدارة المحلية .

إن توزيع السلطات و الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية (الحكومة) أو هيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحية مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الإدارة [1] .

1/ وجود مصالح محلية متميزة :

يلزم لقيام نظام الإدارة المحلية وجود مصالح خاصة بإقليم معين من أقاليم الدولة ، تهتم أبناء الإقليم بذاته أكثر من أهميتها لجميع مواطني الدولة ، مما يقتضي أن يتولهم بأنفسهم إدارة شؤونهم ، ونشأت هذه المصالح المحلية المتميزة نتيجة لارتباط مصالح مجموعة من الأفراد تقطن إقليما جغرافيا معين يؤدي إلى خلق نوع من التضامن الاجتماعي بينهم ، وإلى الاعتراف من الدولة بأن لهذه المصالح طابعا محليا يستحسن ترك إدارته لوحدات محلية مستقلة من أبناء الإقليم و يلزم لكي تكتسب مصلحة ما للصحة المحلية تتوفر شرطين :

أ– أن تكون المصلحة معبرة عن حاجات و آمال و طموحات الغالبية من سكان الإقليم المحلي .

[1] محمد صغير بعلي ، **قانون الإدارة المحلية الجزائرية** ، (عنابة : دار النشر و التوزيع ، 2004)، ص 09 .

ب- أن تتعارض و تتناقض مع المصلحة العليا للدولة أي مصلحة المجتمع الوطني . [1]

2/ وجود مجالس محلية منتخبة مستقلة عن السلطة المركزية :

تتنوع بتنوع الاستقلال بمواجهة الإدارة المركزية و الاستقلال في هذا السياق يعني يتمتع بالمجلس المحلي بالحرية في ممارسة اختصاصاته و في الإنشاء و الإدارة و في الإشراف على المرافق المحلية داخل حدود الوحدة المحلية التي يمثلها.[2]

و أن يكون لديه القدرة الذاتية ماليا و إداريا للقيام بالواجبات المحلية على هذا النحو أن يتم أولا منح هذه المجالس الشخصية الاعتبارية التي تتضمن لها الاستقلال المالي و الإداري وأن يتم الأخذ بأسلوب الانتخاب بدلا من التعيين كطريقة لتشكلها .

3/ الشخصية الاعتبارية :

أن تتمتع الهيئة المحلية بالشخصية الاعتبارية يعد من أهم ضمانات استقلالها إذ بدون تمتعها بهذه الشخصية ستكون مجرد فرع للحكومة المركزية في الأقاليم و هنا في إطار المركزية الإدارية يترتب على تمتع الهيئة المحلية بالشخصية المعنوية المستقلة أن يكون لها استقلال إداري و مالي في علاقتها بالسلطة المركزية.

و الاستقلال الإداري معناه قدرة الهيئة المحلية على اتخاذ القرارات الإدارية التي تعود بالنفع على مواطنيها و على نحو مستقل عن الحكومة المركزية إلا في حدود الإشراف و الرقابة (الوصاية الإدارية)، أما الاستقلال المالي فمعناه الاعتراف لهذه الهيئات بالقدرة على تحصيل الموارد المالية " المحلية " أو "الداخلية " إلى جانب تلك الموارد التي تحصل عليها من السلطة المركزية و أن تكون مواردها المالية تكفي نسبيا بما يغني عن الحاجة إلى الاستجداء بالحكومة المركزية الذي يمكن أن يؤثر سلبا على استقلالية هذه الهيئات أن

[1] حسين مصطفى حسين ، مرجع سابق الذكر ، ص 38 .

[2] محمد علي الخلايلية ، **الإدارة المحلية و تطبيقها في كل من الأردن و بريطانيا و فرنسا و مصر دراسة تحليلية مقارنة** ، (عمان: دار الثقافة للنشر و التوزيع ، ط1، 2009)، ص 54 .

تجاوزت الحدود الطبيعية و المعقولة كما يعني الاستقلال المالي أن تكون الهيئات المحلية حرة في إدارة أموالها على النحو الذي يحقق مصلحة سكان الإقليم.

4/ تشكل المجالس المحلية بأسلوب الانتخاب :

لا يكفي أن تمنح المجالس المحلية الشخصية الاعتبارية لضمان استقلالها بل لابد من الأخذ بالانتخاب كطريقة لتشكيل هذه المجالس أو غالبيتها على الأقل ، ذلك أن نظام الإدارة المحلية لا يهدف فقط الى تحقيق أهداف إدارية و تقديم الخدمات للمواطنين بصورة جيدة فحسب و لكنه في الوقت ذاته يهدف إلى تحقيق أهداف سياسية تتمثل في ترسيخ النهج الديمقراطي والسماح للمواطنين بأن ينتخبوا من يمثلهم على المستوى المحلي.[1]

إن تشكيل المجالس المحلية بأسلوب الانتخاب من شأنه أن يجعل من استقلال المجالس المحلية أمرا واقعيا وملموسا ذلك أن الأعضاء المعنيين عن طريق السلطة المركزية سيكونون تابعين لها بصورة أو بأخرى وسيصبحون في وضع لا يختلف كثيرا عن وضع ممثلي الحكومة المركزية في الأقاليم (الحكام الإداريين ، ومدراء الدوائر المختلفة) و هذا ما يتناقض مع مسألة الاستقلال كركن من أركان الإدارة المحلية هذا من جانب ، ومن جانب آخر فان الرابطة الوثيقة بين سكان الوحدة المحلية و بين المجلس الذي يتولى شؤونها هي مسألة في غاية الأهمية في نجاح نظم الإدارة . ومثل هذه الرابطة يصعب تحققها إلا مع وجود مجلس منتخب من قبل المواطنين أنفسهم و أن يكون أعضائهم من أبناء المنطقة ذاتها، ولذلك نجد قوانين الإدارة المحلية تشترطها غالبا أن يكون الشخص المترشح لعضوية المجلس المحلي من الأشخاص المقيمين عادة في المدينة أو القرية .

[1] مرجع نفسه ، ص 51 .

إشراف و رقابة السلطة المركزية :

يعتبر استقلال الهيئات المحلية و عدم تبعيتها للسلطة المركزية من الأركان الأساسية التي تقوم عليها الإدارة المحلية ، ولكن الاستقلال التام أمر غير قائم لأنه يسبب للدولة العديد من المشكلات كنشوء الكيانات السياسية التي تطالب بالانفصال عن الدولة مما يهدد وحدتها و سلامة أراضيها ، فكما لا يمكن تصور وجود اللامركزية المطلقة و لضمان الاستقلال و الحد من عيوبه ، ولتحقيق متطلبات الإدارة الجيدة وضعت الهيئات المحلية تحت إشراف و رقابة خاصة تدعى الرقابة الإدارية أو الوصاية الإدارية تمارسها السلطة المركزية ضمن الحدود التي يرسمها القانون و تعني هذه الوصاية مجموعة السلطات التي يقررها القانون للسلطة المركزية لتمكينها من الإشراف على نشاط الهيئات اللامركزية و أعمالها حماية للمصلحة العامة [1]

ثانيا : وظائف الإدارة المحلية :

تختص الإدارة المحلية بوجه عام بجميع المسائل ذات الأهمية المحلية و تشتمل مختلف الخدمات الاجتماعية و التعليمية و الصحية و الوقائية و الثقافية و العمرانية و المرافق العامة ، و من الطبيعي أن تقسم المهام الإدارية طبقا لمؤيدها ، أي المهام التي تؤدي بكفاءة و فاعلية محليا لابد و أن تسند إلى الإدارة المحلية ، وبالتالي المهام التي لا يمكن أن تؤدي بفاعلية على المستوى المحلي تسند إلى مستويات أعلى من الإدارة ، و للإدارة المحلية وظيفتين أساسيتين هما :

أولا : الوظيفية التنموية :

و هي المسؤولة عن تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال إدارة عملية التنمية المحلية ويمكن تقسيمها إلى :

[1] محمد علي الخلايلة ، مرجع سابق الذكر ، ص 51 .

- وظائف مرتبطة باحتياجات السكان المباشر .
- وظائف مرتبطة بالتخطيط المستقبلي و التنمية .

ثانيا : الوظيفية السياسية :

✓ تحقيق الديمقراطية السياسية محليا عن طريق التمثيل العادل لأفراد المجتمع في المؤسسات السياسية.

✓ دفع السكان المحليين إلى المساهمة و المشاركة الفعالة في أداء و ممارسة دورهم السياسي .

✓ تدريب القيادات السياسية على مستوى المجتمع .[1]

[1] حسام قضب ، **تقييم كفاءة و فعالية الآليات المحلية لصناعة القرار في إدارة العمران الحضري** ، (المؤتمر العربي الإقليمي لتحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستدامة، ديسمبر ، 2000) ، ص 35 .

الشكل رقم 1 يوضح وظائف الإدارة المحلية

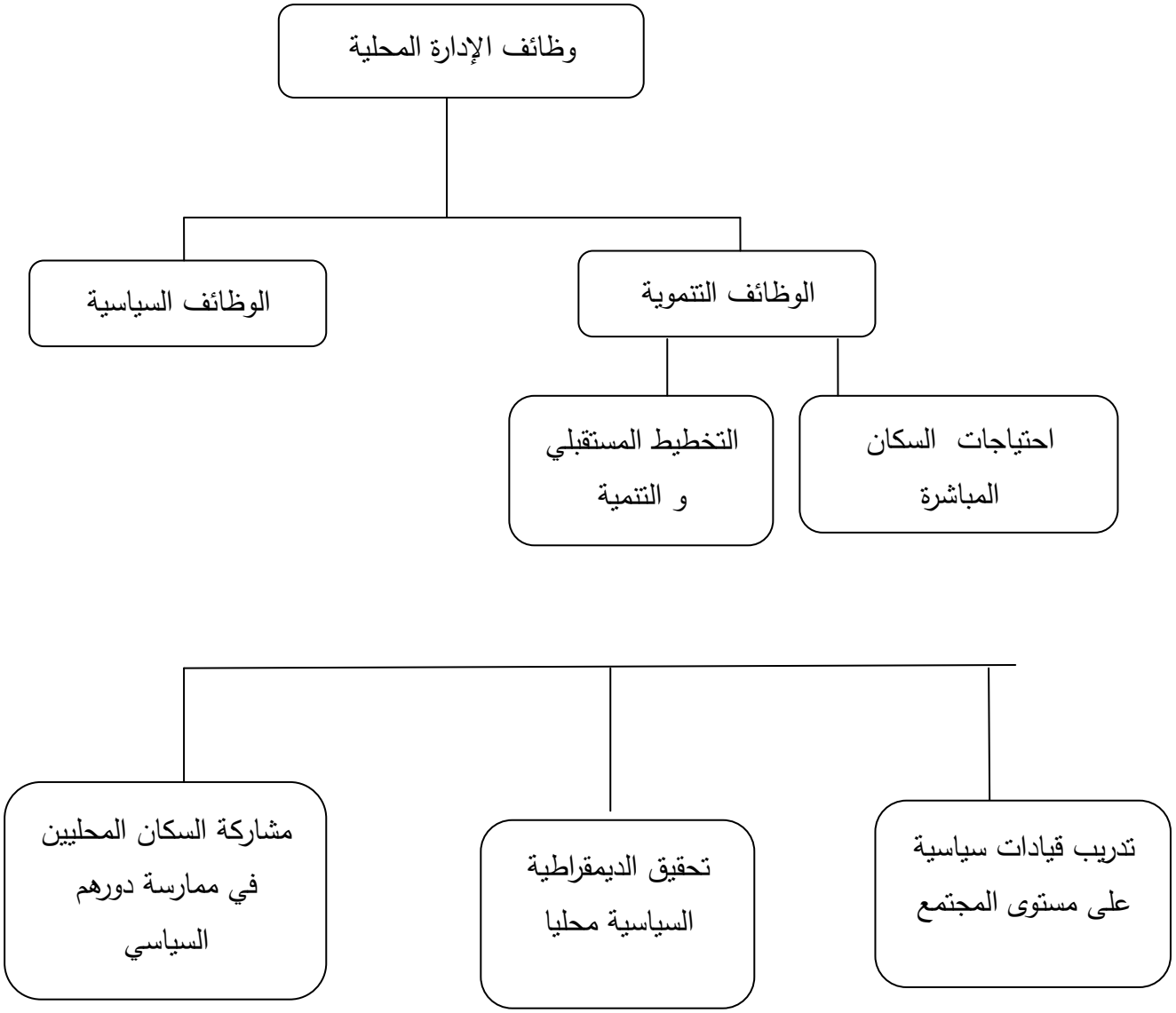

المصدر : قضب حسام ، **تقييم كفاءة و فعالية الآليات المحلية لصناعة القرار في إدارة العمران الحضري** ، (المؤتمر العربي الإقليمي لتحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستدامة، ديسمبر ، 2000)، ص 35.

المطلب الثالث: أهداف ومبادئ الإدارة المحلية .

لم يعد ينظر إلى الإدارة المحلية على أنها مجرد أسلوب من أساليب التنظيم الإداري تتقاسم من خلاله مع السلطة الإدارية المركزية ممارسة الوظيفة الإدارية فحسب بل أصبحت الإدارة المحلية تشكل منظمة متكاملة تسعى إلى تحقيق أهداف ومبادئ عديدة.

أولا : أهداف الإدارة المحلية

تكمن أهداف الإدارة المحلية في تقليص الروتين وتحسين رغبات المواطنين و تأهيل تدريب القيادات المحلية و تغذية السلطات المركزية بالمعلومات و تطبيق التوجيهات الصادرة إليها من السلطة المركزية وتعمل على تحقيق أهدافها ضمن مجالات متعددة منها :أهداف اجتماعية ،اقتصادية ،إدارية و سياسية هي كما يلي : [1]

1- الأهداف الاقتصادية و نذكر منها :

- إشراك المواطنين و الهيئات المحلية في تقدير الحاجات و رسم الخطط و تنفيذه باعتبار الإدارة المحلية هي وسيلة التنمية التي تقوم على انجاز التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .
- العمل على توفير تمويل محلي من اجل سد كلفة المشروعات و الأعمال المحلية و التدقيق على موازنة الدولة.
- العمل على ترشيد الوقت و الإنفاق و تحسين انجازات العمل .

[1] -غازي سلطان فلاح القبلان ، **تنمية المجتمع المحلي** ، (عمان : دار الخليج ، ط1 ، 2015) ، ص ، ص 71- 72 .

2- **الأهداف الإدارية المتمثلة في :**

- القضاء على البيروقراطية التي تتصف بها الغداوة الحكومية ، وتتمثل صلاحية تقديم الخدمات المحلية إلى هيئات و أشخاص يدركون طبيعة الحاجات المحلية و يستجيبون لها بدون عوائق أو روتين ومن خلال رقابة و إشراف المستفيدين من تلك الخدمات .
- خلق روح تنافس بين وحدات الإدارة المحلية ، ومنح فرص للمحليات للتجريب و الإبداع والاستفادة من أداء بعضها البعض نتيجة ذلك .[1]
- تقريب المستهلك من المنتج ، حيث يقرر ممثلي الهيئات المحلية المنتجة عادة الخدمات المطلوبة ويشرفون على إدارتها و يقيمونها و يمثلون جهود المستفيدين منها و يشتركون معهم في تمويلها.

3- **الأهداف السياسية :**

- ✓ تحقيق المشاركة بين المحليين و السلطة المركزية .
- ✓ إرساء قواعد الديمقراطية و احترام الرأي من خلال الترشيح أو حق الانتخاب .
- ✓ إبراز قيادات محلية قادرة على العمل و الإدارة الكفء في ممارسة أعمالها .

3- **الأهداف الاجتماعية :**

دعم وترسيخ الثقة بالمواطن واحترام حريته وإدارته ورغبته في المشاركة في إدارة الشؤون المحلية ضمن سياق الإطار العام للتنمية الشاملة للمواطن .

- ➢ تسهم الإدارة المحلية بربط الإدارة الحكومية بالقاعدة الشعبية بما يضمن تفهم الطرفين لاحتياجات و أولويات المجتمعات المحلية ووسائل تنميتها اقتصاديا و اجتماعيا .

المرجع نفسه ، ص ، ص 71- 72 .

- إحساس الأفراد بانتمائهم الإقليمية و القومية و تحقيق آثار العزلة التي تفرضها المدينة الحديثة عليهم بعد توسيع نطاقها التنظيمات الحديثة .
- الإدارة المحلية وسيلة لحصول الأفراد على احتياجاتهم و اتساع رغباتهم وميولهم [1].

ثانيا : مبادئ الإدارة المحلية :

للإدارة المحلية مبادئ من أهمها :

- مبدأ فكرة العمل لصالح الجماعات المحلية و تامين مصالحها الخاصة و ضمان حريتها و تمكين أفرادها من استغلال طاقتهم بالكامل ، وتحديد أولويات وانشغالات الإدارة المحلية في إشباع الحاجات المحلية الخاصة المادية و المعنوية .
- مبدأ التكامل بين الشعب و الحكومة لأن هذه الأخيرة لا تحقق أهدافها و غاياتها إلا بمساعدة الشعب كما أن الجهود المحلية لا تستطيع تحقيق أهدافها على أكمل وجه دون مساعدة الحكومة لذا هذا التكامل يكمن في نقطة التقاء التطلعات الشعبية و الحكومية بواسطة الإدارة المحلية .
- مبدأ ملائمة نظام الإدارة المحلية مع المجتمع و ليس العكس و إلا كان سببا في فشلها و منعها من تحقيق أهدافها و عائقها أمام عملية الإصلاح و التطور .

[1] وفاء أفالو ، أمينة شرفي ، **دور الحكومة في تحسين الإدارة المحلية الجزائرية** ، (مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص حوكمة محلية و تنمية سياسية و اقتصادية ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قالمة : جامعة 08 ماي 1945 : 2012 – 2013) ، ص 40 .

المطلب الرابع :التحديات المواجهة للإدارة المحلية .

مازالت هنالك فجوة بين الطموح و الواقع لتنشيط الإسهامات التنموية من جانب وحدات الإدارة المحلية لتحقيق تنمية شاملة و مستدامة فنظم الإدارة المحلية تواجه عدة مشاكل و من هذه العقبات ما يلي : [1]

– **صغر حجم الوحدات المحلية :** من المفترض أن يكون حجم الوحدة المحلية ملائما بحجم الوعاء الضريبي الذي يتوقف على عدد السكان و على مدى توافر المرافق الاقتصادية و ما يتحقق من مدخولات مالية تمكنها من النهوض بالمهمة التنموية الموكولة إليها بدلا من أن يقتصر أداؤها على مهمات هامشية فحسب .

– **ضعف الموارد المالية :** تعاني معظم المجالس المالية من عجز في مواردهم المالية الذاتية مما يعكس سلبيا على قدرتها على أداء مهماتها و المحافظة على مستوى ما تقدم للسكان من خدمات و مقدرتها على استقطاب الكفاءات البشرية اللازمة .

– **ضعف القدرات الإدارية الفنية :** إن تدني مستوى رواتب الموظفين و قلة الحوافز المادية المقدمة لهم في تلك المجالس لا تساعد على جذب الكفاءات البشرية المؤهلة لها ، خاصة و أن نسبة " دوران العمل " فيها تكون مرتفعة مما يقلل من كفاءة الأجهزة العاملة و يؤثر في مستوى أدائها .

– **الرقابة المركزية الشديدة على الهيئات المحلية :** يعتبر استقلال الهيئات المحلية أمرا أساسيا يجب توافره ، إلا أن معظم الهيئات المحلية تخضع لرقابة الإدارة المركزية ،الأمر الذي يحد من استقلالها وحريتها على التصرف و القيام بواجباتها .

[1] - أيمن عودة المعاني ، **الإدارة المحلية** ، (عمان : دار وائل للنشر و التوزيع ، 2010)، ص ص 187 – 191 .

- **اعتماد الكثير من المجالس المحلية على المساعدات الحكومية و القروض :** الأمر الذي يمس استقلالها إضافة إلى إغراقها بالديون و عدم قدرتها على الوفاء مما ينعكس سلبيا على مدى الخدمات التي تقوم بها و على مستواها إذ تزيد نسبة المساعدات الحكومية المقدمة للإدارات المحلية في كثير من الدول النامية عن 80 % من إجمالي إراداتها .

- **سوء استخدام الموارد المحلية** : تشير الدراسات إلى ان الإخفاق في تغطية كلفة الخدمات المحلية وتدني مستوى جودتها ناجم في كثير من الأحيان من سوء استخدام الموارد المحلية المتاحة و ليس بسبب قلتها .[1]

- **ازدياد الأعباء التي نجمت عن التقدم الاقتصادي و التكنولوجي** : وزيادة حجم الاستهلاك وما ينجم عن كل ذلك من مشكلات مثل مشكلة التلوث التي تعتبر في مقدمة مشكلات الحاضر التي تهدد السكان والكائنات الحية الأخرى ، و يعرف التلوث بأنه حدوث تغيير في الجانب الكمي أو الكيفي لعناصر ومكونات البيئة مما يؤدي إلى نشوء نوع من الآثار السلبية أو غير المطلوبة بالنسبة للكائنات الحية وحلول خلل في قدرة النظم البيئية على الإنتاج ، فالمياه تلوث بمخلفات المصانع و غيرها ، كما يلوث الهواء بما تقدمه الآلات التي تحرق الوقود كوسائل النقل و محطات التكرير و التوليد و آلات المصانع من دخان و غبار ، و تلوث التربة بما يلقي فيها من مبيدات كيمائية لمكافحة الآفات و بعض أنواع الأسمدة الكيمائية و غيرها من الفضلات .

- **ازدياد الأعباء الناجمة عن التحضر السريع :** تتزايد نسبة الناس للعيش في المدن الرئيسية في كافة أرجاء العالم فقد ازدادت من 29 % عام 1969 إلى 34 % عام 1980 و ظهرت لذلك المدن المليونية. فبلغ عدد المدن التي يتجاوز سكانها المليون نسمة 114 مدينة عام 1960، ووصل عددها إلى 408 عام 2000 ، و يتوقع أن يبلغ عددها إلى 639 مدينة عام 2025 ، و هكذا نجد أن نصف سكان العالم سيعيش

[1] المرجع نفسه ، ص ص 187 – 191 .

في مدن مليونية و نتيجة لهذه الزيادة الهائلة في عدد السكان و التوسع العمراني غير مخطط في بعض الأحيان تتعدد المشكلات التي تواجه الإدارات المحلية و من أهمها ما كان " يدور حول ضعف النواحي الإدارية والتنظيمية و قص الموارد المالية و البشرية اللازمة لمواجهة الزيادات السريعة في أحجام المدن و عدد سكانها و قصور الإدارات المحلية من توفير الخدمات المناسبة و إجراء التخطيط العمراني السليم و ما نجم عنه من العشوائية في الكثير من المدن التي افتقرت إلى البنية التحتية المناسبة و الخدمات الاجتماعية التي تحقق العدالة إلى المستوى الإنتاجي الذي تتطلبه التنموية القومية .

ثانيا : عوامل نجاح الإدارة المحلية :

إذا كانت الجولة مقتنعة و جادة فيمنح المزيد من الصلاحيات و المسؤوليات للوحدات المحلية ، فلابد من توفير مجموعة من العوامل التي تتضمن نجاح النهج اللامركزية و هي : [1]

1- استعداد و التزام القوى السياسية لدعم قادة الوحدات المحلية في مجالات التخطيط و اتخاذ القرارات وتزويدهم بالسلطات و الصلاحيات الإدارية التي تعنيهم على القيام بوظائفهم في المحليات التي يديرون ، وهذا لا يعني استعداد القادة السياسيون و موظفي الحكومة المركزية لتحويل الصلاحيات و المسؤوليات التي كانوا يقومون بها لتصبح من مسؤوليات قادة الوحدات .

2- وجود تشريعات واضحة المعالم تحدد الوظائف لكل من المحليات و الحكومة المركزية تعزز المشاركة لكل من المواطنين و القادة المحليون في إدارة المرافق العامة و المحلية .

3- العوامل السلوكية و السيكولوجية الداعمة للنهج اللامركزي ، تشمل هذه العوامل على توافر الاتجاهات والسلوكيات الملائمة لموظفي الحكومة المركزية و فروعها في المحليات اتجاه النمط المركزي في تقديم

[1] المرجع سابق الذكر ، غازي سلطان فلاح القبلان ، ص 29 .

الخدمات ، و توافر الرغبة لديهم بتقبل مشاركة المواطنين و القيادات المحلية التقليدية في عملية صنع القرارات .

4 – العوامل المالية و القوى البشرية .

5 توافر الحجم المثالي للوحدات اللامركزية ، حيث أن الوحدات الصغيرة الحجم لا يمكنها الاحتفاظ بالأعداد الكافية من الموظفين و المعدات بحكم وعائها الضريبي المحدود .

[1] – المرجع سابق الذكر ، غازي سلطان فلاح القبلان ، ص 29 .

المبحث الثاني : التحول نحو الإدارة الالكترونية .

بما أن موضوع الإدارة الالكترونية من المواضيع الحديثة المطروحة على الساحة الإقليمية و الدولية ، كان من الطبيعي أن نجد اهتمامات لدى العديدين من الأشخاص في الحصول على معلومات وفيرة عنه .

لقد افرز التحول نحو الإدارة الالكترونية جملة من التغيرات على مفهوم الخدمة العمومية ، تؤسس في النهاية إلى مقولة نهاية الإدارة التقليدية ، نموذج الإدارة الالكترونية يوفر الكثير من فرص النجاح، والوضوح و الدقة ، في تقديم الخدمات ، و انجاز المعاملات و بالتالي يمثل ثورة تحول مفاهيمي ، ونقله نوعية في نموذج الخدمة العمومية .

المطلب الأول : نشأة و مفهوم الإدارة الالكترونية .

مع التطور التكنولوجي أصبح للإدارات أن تطور عملها ونشاطها الإداري كما أنها سعت لتطبيق الإدارة الالكترونية التي تعد من وسائل العصرنة .

أولا : نشأة الإدارة الالكترونية :

أدى التطور السريع لتقنية المعلومات و الاتصالات إلى بروز نموذج ونمط جديد من الإدارة في ظل التنافس و التحدي المتزايد أمام الإدارات البيروقراطية كي تحسن من مستوى أعمالها وجود خدماتها و هو ما اصطلح على تسمية بالإدارة الالكترونية أو إدارة الحكومة الالكترونية أو الإدارة الالكترونية أو الأعمال الالكترونية و انتشار شبكة الانترنت .[1]

في حين ترى بعض الدراسات أن الاهتمام بالإدارة الالكترونية ، ظهر مع بداية اهتمام الحكومات وتوجهها نحو تحقيق شفافية التعامل و تعميق استخدام التكنولوجيا الرقمية لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و بالتالي فالإدارة الالكترونية هي أحد مفاهيم الثورة الرقمية التي تقودنا إلى عصر

[1] ياسين سعد غالب ، **الإدارة الالكترونية و آفاق تطبيقاتها العربية ، المملكة العربية السعودية** ، معهد الإدارة العامة ، 2005 ، ص 03

المعرفة كما أن الطبيعية التحويلية القوية لهذه التكنولوجيا ، أصبح لها تأثير عميق على الطريقة التي يتعامل بها الناس ،و يعملون و يتبادلون العلاقات الاجتماعية ، و يتواصلون في شتى بقاع العالم [1] ومما سبق يمكن القول ؛أن نشأة الإدارة الالكترونية كمفهوم حديث هي نتاج تطور نوعي أفرزته تقنيات الاتصال الحديثة، في ظل ثورة المعلومات و ازدياد الحاجة إلى توظيف التكنولوجية الحديثة في إدارة علاقات المواطن بالمؤسسات وربط الإدارات العامة و الوزارات عبر آليات التكنولوجيا و بالتالي التحول الجذري في مفاهيم الإدارة التقليدية و تطويرها .

أن نشأة الإدارة العامة الالكترونية تعود إلى التحويل للعمل بأشكال و أساليب مختلفة ، إذا كانت تقتصر على استخدام بعض برامج الحاسوب التي تستخدم لأغراض الإحصاء و يستخدم بعضها الآخر للمساعدة في إظهار بعض النتائج المختلفة في موازنات الدول ، و كذا لطريقة توزيع بنودها ، و قد ظهر أول استخدام للتقنية في أنشطة الحكومات .

لقد كان تطبيق الإدارة الالكترونية بصورة مصغرة ، و بأساليب بسيطة و لم تحصل إلى الصورة الرسمية إلا متأخرا ، حيث بدأت بالظهور في أواخر عام 1995 ، و مفهوم الإدارة الالكترونية يدل على ان كل شخص يستطيع الحصول على الخدمات من خلال الحاسوب دون الذهاب إلى المؤسسة .

و من ثم فالإدارة الالكترونية هي محصلة للتقدم في المجالات التقنية و المعلوماتية و هو ما جعل الإدارات الحكومية و دوائر صنع القرارات تعتمد وسائل تقنية متطورة تساعدهم على انجاز المهام المناضلة بها ، وتنفيذها على الوجه الأكمل ، فعلى صعيد التجارب العالمية جاءت المبادرة الأمريكية في مجال الإدارة

[1] بن معلا العمري سعد ، **المتطلبات الإدارية و الأمنية لتطبيق الإدارة الالكترونية دراسة صحية على المؤسسة العامة للموانئ** ، (رسالة ماجستير غير منشورة ،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض : 2003)، ص 14 .

الالكترونية الحكومية و تبعها في بعض الدول الأخرى مثل المملكة المتحدة و النمسا خلال العقد الأخير من القرن الماضي [1] .

ثانيا : مفهوم الإدارة الالكترونية .

الإدارة : يقصد بها إما عملية الإشراف و السيطرة و تنسيق الأنشطة الإنتاجية في الصناعة والتنظيمات الرسمية الأخرى ، أو الأفراد الذين يؤدون هذه الوظائف و من المنظور التنظيمي فالإدارة هي انجاز أهداف تنظيمية من خلال الأفراد و موارد أخرى ، و تعني أيضا : تنفيذ الأعمال بواسطة الآخرين عن طريق تخطيط و تنظيم و توجيه و رقابة مجهوداتهم .

الإدارة الالكترونية : يعني مصطلح الإدارة الالكترونية تحويل العمال و الخدمات الإدارية التقليدية كافة (الإجراءات الطويلة باستخدام الأوراق) إلى أعمال و خدمات الكترونية تنفذ بسرعة عالية و دقة متناهية باستخدام تقنيات الإدارة و هو ما يطلق عليه إدارة بلا ورق ، و هي الإدارة التي تقوم على استخدام الانترنت و شبكات الأعمال في انجاز وظائف الإدارة (تخطيط الكتروني[2]، تنظيم الكتروني ، قيادة الكترونية ، رقابة الكترونية) ، و تعرف بأنها عملية مكننة أعمال و نشاطات الإدارة بالاعتماد على تقنيات المعلومات الضرورية كافة وصولا إلى تحقيق أهداف الإدارة في التقليل من استخدام الورق وتبسيط الإجراءات و القضاء على الروتين ، وذلك اعتمادا الأرشيف الالكتروني و البريد الالكتروني و المفكرات الالكترونية و الرسائل الصوتية .

[1] تطوير الإدارة الالكترونية في منظمات الأعمال يشير إلى عملية تغيير استراتيجي جذري و شامل تغادر من خلاله المنظمة وسائلها التقليدية في العمل و التنظيم الإداري و ممارسة الأنشطة الوظيفية .

[2] أحلام محمد شواري ، **الإدارة الالكترونية و تأثيرها في تطوير الأداء الوظيفي و تحسسيه** ، مجلة جامعة بابل / العلوم الإنسانية / المجلد 24/ العدد 4 ،2016 ، ص،ص 3، 4.

و الإدارة الالكترونية هي إستراتيجية إدارية لعصر المعلومات تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين والمؤسسات و لزبائنها مع استقلال أمثل لمصادر المعلومات و ذلك توظيف الموارد المادية و البشرية والمعنوية المتاحة في إطار الكتروني حديث من أجل استغلال أمثل للوقت و المال و الجهد و تحقيقا للمطالب المستهدفة و بالجودة المطلوبة .

و تعرف الإدارة الالكترونية : بأنها منهج جديد يعتمد على تنفيذ كل الأعمال و المعاملات التي تتم بين طرفين أو أكثر من الأفراد و المنظمات باستخدام كل الوسائل الالكترونية مثل : البريد الالكتروني ، التحولات الالكترونية للأموال التبادل الالكتروني للمستندات أو الفاكس و النشرات .

و هي الاستغناء على المعاملات الورقية و إحلال المكتب الالكتروني عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات و تحويل الخدمات العامة إلى إجراءات مكتبية ثم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذة مسبقا .

وهي العملية الإدارية القائمة على الإمكانات المتميزة للانترنت و شبكات الأعمال في تخطيط وتوجيه والرقابة على الموارد و القدرات الجوهرية للشركة و الآخرين بدون حدود من اجل تحقيق أهداف.[1]

و يعتبر مصطلح الإدارة الالكترونية من المصطلحات الإدارية الحديثة التي ظهرت نتيجة للثورة الهائلة في شبكات المعلومات و الاتصال ، مما أحدث تحولا هاما في أداء المنظمات بتحسين إنتاجيتها و سرعة أدائها وجودتها و خدماتها كما أنها تنفذ كل الأعمال و المعاملات التي تتم بين طرفين أو أكثر ، سواء الأفراد أو المنظمات من خلال استخدام شبكات الاتصال الالكترونية ، بغية تحسين العملية الإنتاجية وزيادة كفاءة وفعالية الأداء في الإدارة و انجاز العمل بسرعة و بكفاءة و بأقل التكاليف .[2]

---

[1] خديجة أسيا بوزيد ، فطيمة نقودي، **واقع تطبيق الإدارة الالكترونية في الجزائر ، دراسة حالة مصلحة الوثائق البيومترية لبلدية العطف ولاية غرداية** ، (مذكرة لنيل شهادة ماستر ، ورقلة : جامعة قاصدي ، 2015 ، 2016)، ص ،ص 6- 7 .

[2] فتيحة فرطاس ، **عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية و دورها في تحسين خدمة المواطنين** ، (خميس مليانة : جامعة جيلا لي بونعامة)، ص 11 .

رأى الدكتور **عبد الفتاح بيومي** أن الإدارة الالكترونية تحول المصالح الحكومية و جهات القطاع الخاص نحو قضاء وظائفها ومهامها فيما يتصل بتقديم الخدمات لجمهور المتعاملين معها ، أو فيما بينها بطريقة سهلة ميسرة من خلال استخدام تقنية المعلومات و تطور الاتصالات في أداء مهام كل منها .[1]

في حين ركز آخر على بعض المسائل الإجرائية التي تعتمد عليها الإدارات الالكترونية فعرفوا الإدارة الالكترونية بأنها " الجهود الإدارية التي تتضمن تبادل المعلومات و تقديم الخدمات للمواطنين و قطاع الأعمال بسرعة عالية و تكلفة منخفضة عبر أجهزة الحاسوب و شبكات الإنترنت مع ضمان سرية وأمن المعلومات المتناقلة ". [2]

كما قال آخر بتبسيط مفهوم الإدارة الإلكترونية و تقريبه إلى ارض الواقع ووصفها أكثر من الخوض في إبعاد النظرية قائلا : " إنها تحويل الأعمال و الخدمات الإدارية التقليدية و الإجراءات الطويلة و المعقدة باستخدام الورق إلى أعمال إلكترونية تنفذ بسرعة عالية و دقة متناهية "[3] .

بينما الفقهاء الفرنسيون أن الإدارة الإلكترونية هي استعمال الدولة للأجهزة الإلكترونية لخدمة المجتمع، حيث يمكن الاستفادة من الشبكة العنكبوتية لتنظيم الشؤون العامة مع الدولة و المرتبطة بإنشاء المرافق العامة [4] .

---

[1] عبد الفتاح بيومي حجازي ، **النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية** ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1996)، ص،ص 45-46 .

[2] بسام عبد العزيز الحمادي ، وليد سليمان الحميضي ، **الحكومة الإلكترونية (الواقع و المعوقات و سبل التطبيق بدول مجلس التعاون للدول الخليج العربية)** ،(الرياض : معهد الإدارة العامة ،2004)،ص 03 .

[3] سعيد بن علا العمري ، **المنظمات الإدارية و الأمنية لتطبيق الحكومة الإلكترونية** ، (رسالة ماجستير غير منشورة ، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،1423، 1424) ، ص08 .

[4] أمل لطفي حسن جاب الله ، **أثر الوسائل الإلكترونية على مشروعية تصرفات الإدارة القانونية ، دراسة مقارنة** ، (الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، ط1 ، 2013)، ص ، ص 32- 35 .

كما عرفها **أحمد محمد غيم** أن الإدارة الإلكترونية بالاتفاق مع **محمد سمر أحمد** بأنها تنفيذ الأعمال والمعاملات التي تتم بين طرفين أو أكثر سواء من الأفراد أو المؤسسات من خلال استخدام شبكات الاتصال الإلكترونية من أجل رفع من كفاءة و فعالية الأداء [1] .

كما أن الإدارة الرقمية الإلكترونية هي منظومة معلوماتية تتداخل فيها مجموعة من الموارد الخدماتية (التجارة الالكترونية – التسويق الإلكتروني – الأعمال الإلكترونية) و رأس مال معرفي و فكري يضمن تبادل سريع للمعلومة في ظرف وجيز و الحفاظ على حقيقة المعلومة المتبادلة و العمل على توسيع نطاقها على مستوى الهيئات الإدارية و المؤسسات الحكومية للاستفادة من الأهداف الناجمة من خلال تطبيقها .

المطلب الثاني : أهمية و أهداف الإدارة الإلكترونية .

للإدارة الالكترونية أهمية وأهداف مختلفة أفرزتها التطورات الهائلة التي عرفها العصر الحالي عصر الثورة الرقمية .

أولا : أهمية الإدارة الإلكترونية .

ينظر إلى الإدارة الإلكترونية على أنها بديل عصري يواكب التطور اعترى حياة الإنسان على سطح الأرض و يلبي مطالبه الإدارية ، و يرضي طموحه في الحصول على قدرات أعلى و أيسر في إدارة شؤون حياته و تفاصيلها ، و تعد أهميتها بأنها عنصرا رئيسيا في واقع النشاط الإداري المعاصر و تتمثل هذه الأهمية فيما يلي :

1/ الأهمية بالنسبة للقطاع الخاص :

كان قدر القطاع الخاص دائما هو الأسبق إلى كل جديد على مستوى كثير من الأصعدة و خاصة الصعيد الإداري ثم تتبعه القطاعات الحكومية ، ولعل ذلك يعود إلى أسباب منها :

[1] موسى عبد الناصر و آخرون ، **مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري في مؤسسات التعليم العالي (دراسة حالة كلية العلوم و التكنولوجيا)**، (جامعة بسكرة : مجلة الباحث ، العدد 09 2011) ، ص 89 .

الاحترافية التي يدار بها القطاع الخاص ، مما يجعل كوادره الإدارية متيقظة دائما لكل ما يجلب المنفعة والفائدة للشركات و المؤسسات و أيضا لوجود القطاع الخاص باستمرار في دائرة المنافسة داخليا وخارجيا ، مما يدفعه إلى وضع خطط دائمة و متجددة لتطوير قدراته و تنميتها و استثمار كل ما يفيد ذلك سواء بابتكاره أو نقله عن غيره ، وكذلك لأن مؤسسات القطاع الخاص لديها كوادر تعمل كل مجهوداتها على مستقبل تلك المؤسسات من جراء التحديات التي تهدد بقاءها في هذا العصر بتأثير المنافسة الشديدة ، وعملية التغيير المستمرة ، إضافة إلى السرعة الحركية للسوق[1] .

ثانيا : الأهمية بالنسبة للقطاع العام :

بفضل الإدارة الالكترونية تمكنت الإدارات العامة والحكومية من التغيير في أساليب التعامل و تقديم الخدمة من أساليب تقليدية جامدة إلى أساليب حديثة تكنولوجية وهي الأساليب الالكترونية والتي ساهمت في :

تسهيل تقديم الخدمات للمواطنين ، تنمية الكوادر الإدارية وتأهيلها و تدريبها على أصول التعامل مع التقنية الحديثة.

سهولة التواصل مع الإدارات بغض النظر عن أماكن تواجدها وزمن التواصل.

الدقــة و الوضوح في العمليات الإدارية المقدمة ، فالإدارة الالكترونية تقوم على فلسفة أن الإدارة مصدر الخدمات، والمواطن و الشركاء زبائن وعملاء يرغبون في الاستفادة من الخدمات ، ومنه لابد من تقديم هذه الخدمات بدقة وموضوعية .

[1] صالح محمد عبد الله العطيوي ،" **تقنية المعلومات قائد لموجات التغيير في منظمات الأعمال في هذا العصر** "، (ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الإداري الثالث : إدارة التطوير و متطلبات في العمل الإداري ، نحو إدارة متغيرة فاعلة ، جدة : 2005)،ص 76 .

ثالثا : أهداف الإدارة الإلكترونية .

تعمل أغلب مبادرات الإدارة الإلكترونية على تحقيق انتقال و تحويل جذري من الأساليب الإدارية التقليدية إلى العمل الإلكتروني لتجسيد عدد من الأهداف العامة نوجزها كالآتي : [1]

- ✓ إدارة الملفات ، و استعراض المحتويات بدلا من حفظها ، ومراجعة محتوى الوثيقة بدلا من كتابتها .
- ✓ التحول نحو الاعتماد على مراسلات البريد الإلكتروني بدلا من الصادر و الوارد .
- ✓ اختصار الوقت و سرعة انجاز المعاملات ، حيث أن التعامل الإلكتروني يتم بشكل آني دون انتظار تخفيض حدة الجهاز البيروقراطي و تعقيداته ، إذ لا حاجة إلى تضخم المستويات الإدارية وتعددها .
- ✓ التحول نحو الخدمة العامة المعلقة عن طريق تطوير الإدارة العامة بالآليات التقنية الحديثة .
- ✓ التوجه نحو شفافية العمل الإداري و شفافية المعلومات و عرضها أمام العملاء المواطنين .

و بالتالي تعتبر الإدارة الإلكترونية تحولا أساسيا في مفهوم الخدمة العامة بما يرسخ قيم الخدمة العامة ، ويصبح الجمهور المستفيد من الخدمة محور اهتمام مؤسسات الدولة ، و يزيد مفهومها عن مجرد التميز في أداء الخدمات العامة إلى خلق التواصل مع الجمهور عن طريق المعلومات و تعزيز دور المشاركة والرقابة ، كما تتضمن تعديلات هيكلية في البناء التنظيمي للإدارة.

ومن ثم الإدارة الإلكترونية تعمل على تحويل الأيادي العاملة الزائد عن الحاجة ، إلى الأيادي العاملة لها دور أساسي في تنفيذ مشاريع الإدارة عن طريق إعادة التأهيل لمواكبة التطورات الجديدة التي طرأت على المؤسسة و الاستغناء على الموظفين غير الأكفاء ، و غير القادر على التكيف مع الوضع الجديد ، وتقليل معوقات اتخاذ القرارات ، عن طريق توفير البيانات و ربطها بدوائر منع القرار .[2]

---

[1] علاء عبد الرزاق السالمي ، **الادارة الالكترونية** ، (الأردن : دار وائل للنشر) ، ص 39 .

[2] بدر بن محمد الممالك ، **الأبعاد الإدارية و الأمنية لتطبيقات الإدارة الإلكترونية في المصارف السعودية (دارسة مسحية)** ، (رسالة ماجستير في العلوم الإدارية غير منشورة ، قسم العلوم الإدارية ، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية)،2007،ص13

و مما سبق يلاحظ تركيز هذه الأهداف و المبادئ التي قدمت للإدارة الإلكترونية على الجوانب المتصلة بعمليات الإصلاح الإداري ، كالقضاء على الروتين ، وزيادة فعالية الأجهزة الإدارية و التعامل الجيد مع طالبي الخدمة بشكل يدعم الثقة لدى عملاء الإدارة ، حيث يسجل عدم اهتمامها بالمجددات البيئية والتي تنعكس على مستوى المردود المنتظر أن يحققه التحول نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية ، بسبب المشاكل التي تفرزها هذه البيئة ، و التي تؤثر سلبا على محتوى و نوع الخدمات الإلكترونية ، وجعل أسرار الأعمال الحكومية عرضة للتهديد ، ومخاطر الجرائم الإلكترونية كإتلاف المواقع و البيانات ، و تدميرها عن طريق الفيروس المعلوماتي .

المطلب الثالث : وظائف و فوائد الإدارة الإلكترونية .

إن الاهتمام الكبير الذي يؤديه العالم المتقدم باستخدام تكنولوجيا المعلومات بمكونات مختلفة سببه الأهمية والفوائد الكبيرة التي تقدمها هذه الأخيرة، ولذلك بدأت الدول تتسابق في تطبيق الإدارة الالكترونية نظرا للفوائد التي تحققها .

أولا: وظائف الإدارة الإلكترونية .

تعتبر الإدارة الإلكترونية نمط جديد من الإدارة ترك آثاره الواسعة على المنظمات و مجالات عملها وخاصة عمليات تهيئة أو إصلاح البنية التنظيمية مما يعكس عمق التغيير الجذري الذي تحمله تطبيقات الإدارة الإلكترونية على استراتيجياتها ووظائفها الرئيسية منها :[1]

[1] - محمد بن سعيد محمد العريشي ، **إمكانية تطبيق الإدارة الالكترونية في الإدارة العامة للتربية و التعليم المقدسة (بنين)** ، (مذكرة ماجستير في الإدارة التربوية و التخطيط ، المملكة العربية السعودية : جامعة أم القرى ، 1429هـ ، 2007 م)، ص،ص 37- 42 .

– الانتقال من منظومة المعلومات المحسوبة المستقلة إلى منظومة المعلومات المحسوبة الشبكية ، حيث تحولت نظم المعلومات المحسوبة التي كانت تعمل في صورة منظمات مستقلة إلى نظم معلومات شبكية تعمل و تستفيد من التقنيات المقدمة في مجال شبكات الاتصال و التبادل الالكتروني للبيانات .

– الانتقال من نظم المعلومات الإدارية التقليدية إلى نظم المعلومات الإدارية الذكية أي بإمكان الإدارة الالكترونية استخدام منظومات و تقنيات محسوبة تتضمن القدرة على التفكير و الرؤية و التعليم و الفهم واستنباط المغزى العام من سياق المعلومات المنتجة .

– الانتقال من نظم المعالجة بالدفعات إلى نظم المعالجة التحليلية الفورية تطورا نوعيا لنظم المعالجة بالدفعات التقليدية التي لم تعد تناسب الطبيعة المتغيرة و السريعة للأعمال التي تتطلب تحديثا مستمرا للبيانات و إنتاجا مستمر للمعلومات .

– العمل من خلال الشبكات ، حيث تعمل الإدارة الالكترونية في المنظمة الحديثة من خلال ربط المعلومات بتقنيات الاتصال المهمة مثل شبكة الانترنت .

و يمكننا توضيح ذلك من خلال :

أولا : التخطيط الالكتروني :

الاختلافات بين التخطيط الالكتروني و التخطيط التقليدي و تتمثل في المحاور الآتية :

- إن عملية التخطيط ستكون ديناميكية مستمرة و قابلة للتجديد بخلاف التخطيط التقليدي الذي يخطط لمدة قادمة .
- زيادة تدفق المعلومات للمنظمة مما يسمح بدقة أكثر في عملية التخطيط .

[1] المرجع نفسه ، ص 38 .

- تغير فكرة أن الإدارة تخطط و العاملين ينفذون (التخطيط التقليدي) ،فجميع العاملين في التخطيط الالكتروني يقومون بعملية التخطيط و هذا ينعكس على اختلاف تقسيم العمل ، وأن التخطيط التقليدي هو تخطيط عمودي في حين أن التخطيط الالكتروني هو تخطيط أفقي .
- سيكون هناك تغيير مستمر على الخطط و تعاد كتابتها الكترونيا في كل مرة .
- سيكون هناك أفق التخطيط أن لن تكون هناك خطة طويلة الأمد و أخرى متوسطة و أخرى قصيرة .
- المخاطرة في العمل تأتي من عدم القدرة على العمل خارج الخطة و لهذا فان الخطة الالكترونية ذات مرونة عالية .

ثانيا : التنظيم الالكتروني :

التنظيم هو ترتيب موارد المؤسسة بطريقة تجعل أنشطتها تسهم في تحقيق الأهداف و أيضا توزيع المسؤوليات على العاملين وفق أسس سليمة تكفل تحقيق الأهداف و تفويضهم الصلاحيات أو السلطات المناسبة و تقسيم مراحل التنفيذ و تحديد طرق الاتصال و التعاون بينهم .

و كما أن التنظيم هو الذي يعطي المنظمة شخصيتها و ميزتها الإدارية كان لابد أن يظهر ما يسمى بالتنظيم الالكتروني كمحصلة للتغيير في المكونات التنظيمية ، و نتيجة لإعادة هندسة نظم المعلومات التي تعتمد على تطبيقات الإدارة الالكترونية .[1] .

ثالثا: القيادة الالكترونية :

عرفها **دهيش** و آخرون أن القيادة هي القدرة على معاملة الطبيعة البشرية أو التأثير في السلوك البشري لتوجيه الناس نحو هدف مشترك بطريقة تعمل على اكتساب طاقتهم و تعاونهم ، و القائد هو من يتولى إدارة جماعة من الأفراد لتحقيق أهداف معينة .

[1] المرجع نفسه ، ص ص 38 – 39 .

فهدف القيادة هنا هو توجيه و تحفيز المواطنين لكي يحققوا أهداف الشركة ، و هذا الدور يتضمن الإجراءات و إصدار توجيهات و التعليمات و التأكد من أن الخطاء يتم معالجتها ، و القيادة الالكترونية فهي تمتد على القائد الالكتروني ذو الخصائص الأكثر ملائمة و المنسجم مع بيئة الأعمال الالكترونية المتسمة بالسرعة والتغيير ، و بصفة عامة فانه يجب أن تتوفر في القيادة الالكترونية مهارات المعارف التقنية ، مثل تقنية المعلومات و الحسابات الآلية و شبكات الاتصال الالكترونية و البرمجيات الخاصة بها و التعامل معها ويمكن حصر القيادة الالكترونية في :

أ/ القيادة التكنولوجية الصلبة : و هي قيادة تقوم على استخدام تكنولوجيا الانترنت من أجل إدارة أعمالها وعلاقتها المختلفة بما يجعل منها إدارة مزايا و خصائص التكنولوجيا و بالتالي فهي تقوم على اكتساب ميزة من هذا الاستخدام للتكنولوجيا كما هو الحال في زيادة المعلومات وسرعة الحصول عليها و تحسين جودتها من اجل اتخاذ قرارات أشمل و أسرع و أفضل ، و هذه ميزة شبكات الأعمال التي تجعل المدير في كل مكان سواء في آسيا أو أوربا يمتلك نفس القدر من المعلومات و يتعامل مع نفس الحاسوب ويتصل بكل العاملين عبر شبكة الأعمال الداخلية أو بالمستفيدين الآخرين عبر الشبكة الخارجية من اجل أن يستكمل صورة اتخاذ القرار الذي يكون أكثر كفاءة و ربما فاعلية بالاعتماد على هذه التكنولوجيا.[1]

ب/ القيادة البشرية :

إن ما يثير الاهتمام هو أن القيادة الإلكترونية تبدو من أي وقت مضى ذات محتوى إنساني كبير رغم أنها أكثر اعتمادا على التكنولوجيا و ذلك لعدة أسباب :

إن التكنولوجيا المتمثلة بالانترنت أصبحت بحاجة إلى عاملين ذو تخصصات و مؤهلات عالية

وبعضهم من المفكرين و المبتكرين من بين المحترفين النادرين خلافا للعاملين في العصر الصناعي الذين

[1] المرجع نفسه، ص 39.

غالبيتهم العظمى من ذوي التعليم المتدني و الماهرين الذي يمكن أعدائهم في وقت محدود ، و هذه الفئة المتميزة النادرة تتطلب إدارة جديدة ، لا تعمل وفق سلسلة الأوامر وهرمية الاتصالات و المعلومات و إنما إدارة استشارية ، أفقية لا هرمية تفاعلية شبكية ، واتصالات بكل الاتجاهات ، و الأهم أن تدرك القيمة المضافة الحقيقية يتم تحقيقها من خلال عملهم المعرفي ، و ليست كما كان في السابق من خلال الآلات ومما يرتبط بها .

إن الكثير من العاملين سيعملون مع الانترنت وفق نمط العمل عن البعد القائم على الحاسوب ، و هؤلاء لن تربطهم البناية الواحدة ولا رابطة الإشراف اليومي المباشر و إنما القيادات ذات الرؤيا التي يمكن أن تكون العامل الأكثر تحقيقا للولاء الالكتروني بين العاملين و الزبائن .

ج/ القيادة الذاتية : هي الأكثر بروزا في إدارة الأعمال عبر الانترنت و هذا لا يعود إلى أن لكل قائد الكتروني أو تقليدي لابد أن يطور أسلوبه لإدارة موارده (قدراته) الذاتية من حيث نقاط القوة و الضعف أو ما ينعكس من مشاعره و عواطفه على أدائه و علاقاته مع الآخرين داخل المنظمة كما لا يعود فقط،إلى أن الانترنت توجد بسبب طبيعة العمل الفردي لكل مدير يعمل على وحدة إدخال و مصالحة وإخراج خاص به بشكل منفرد ، وإنما أيضا لأن القائد الالكتروني مطلوب منه أن يتخذ قرارات سريعة وفورية لما هو مطلوب والآن في كل منظمة مكان ، فالمنظمة تعمل على الانترنت و في زمن الانترنت بكل ما يعنيه ذلك [1] ، من تفاعل آني و فوري مع الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى على الشبكة .

[1] المرجع نفسه ، ص ص 40 – 42 .

ثانيا : فوائد الإدارة الالكترونية .

للإدارة الالكترونية عدة فوائد من بينها :

- ✓ تحسين فعالية الأداء و اتخاذ القرار من خلال إتاحة المعلومات و البيانات لمن أرادها و تسهيل الحصول عليها من خلال تواجدها على الشبكة الداخلية و إمكانية الحصول عليها بأقل مجهود من خلال وسائل البحث الآلي المتوفرة .
- ✓ المرونة في عمل الموظف بحيث يمكن للموظف سهولة الدخول على الشبكة الداخلية من أي مكان قد يتواجد فيه للقيام بالعمل في الوقت و المكان الذي يرغب فيه ، فأصبح المكتب باستخدام تطبيقات الإدارة الالكترونية ليست له حدود يمكن أن يكون من البيت ، الشارع ، و غيرها بين الإدارات المتباعدة جغرافيا .
- ✓ سهولة و سرعة وصول التعليمات و المعاملات الإدارية للموظفين و الزبائن .
- ✓ سهولة تخزين و حفظ البيانات و المعلومات و حمايتها من الكوارث و العوامل الطبيعية من خلال الاحتفاظ بالنسخ الاحتياطية في أماكن خارج حدود المؤسسة.
- ✓ خفض تكاليف العمل الإداري .
- ✓ التقليل من التعقيدات الإدارية .
- ✓ تقليص دورة الوقت .
- ✓ التقليل من الاعتماد على استخدام العمل الورقي . [1]

[1] عبان عبد القادر ، **تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر (دراسة سيسولوجية ببلدية الكاليتوس)** ، (مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د ، علم الاجتماع تخصص : إدارة أعمال ، بسكرة : جامعة محمد خيضر ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، 2015 – 2016)، ص ، ص 83-84 .

المطلب الرابع : مراحل الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الالكترونية .

إذا كان من تطبيق الإدارة الالكترونية دفعة واحدة يؤدي إلى خلل في إستراتيجية التطبيق كون الانتقال نحو واقع معين يرتبط دائما بهيئة الظروف و المناخ الملائم ، فان أفضل سيناريو للوصول إلى تطبيق سليم لإستراتيجية الإدارة الالكترونية ، هو العمل على تقسيم خطة الوصول إلى المرحلة النهائية للإدارة الالكترونية ، بما يتماشى و الظروف المحيطة بالمنظمات و الهيئات الإدارية التي تشهد عملية التحول الالكتروني .

لقد قدمت العديد من الإسهامات الفكرية حول المراحل الأساسية لتطبيق الإدارة الالكترونية ، حيث ترى إحدى هذه الإسهامات ، إن التحول الناتج من نموذج الإدارة التقليدية التي تتصف بجمود الهيكل التنظيمي والروتين المميز للوظائف و الأنشطة و التعقيد البيروقراطي الناتج عن تضخم الأجهزة الإدارية و زيادة مستوياتها التنظيمية إلى نموذج الإدارة الالكترونية لابد أن يمر بمراحل ذات أهمية ، و التي تشمل ما يلي :[1]

أولا : مرحلة الإدارة التقليدية الفاعلة : حيث يتم خلال هذه المرحلة تفعيل الإدارة التقليدية و محاولة تنميتها و تطويرها ، وذلك بالتوازي مع عملية الشروع في تنفيذ مشروع الإدارة الالكترونية ، إذ يستطيع المواطن تخليص معاملاته، و إجراءاته بشكل سهل و بدون أي روتين ، أو مماطلة في الوقت الذي يستطيع فيه كل فرد يملك حاسب شخصي ، أو عبر الأكشاك ، الاضطلاع على نشرات المؤسسات والإدارات و الوزارات و احدث البيانات و الإعلانات عبر الشبكة الالكترونية مع إمكانية طبع أو استخراج الاستمارات اللازمة و تعبئتها لانجاز أي معاملة .

ثانيا : مرحلة الفاكس و التلفون الفاعل : تعد هذه المرحلة هي المرحلة الوسيطة و التي تم فيها تفعيل تكنولوجيا الهاتف و الفاكس ، حيث يمكن المتعامل أو المواطن بشكل معقول التكلفة ، إذ يمكن الأفراد من

[1] علي حسن باكير، **المفهوم الشامل لـلإدارة الإلكترونية**، مجلة آراء حول الخليج الأمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث العدد 23، 2006 ، المناخ في :
htt p /Alibakeer . Maktooblog .com /85589/D8 ، تاريخ الاطلاع 2009/01/13، ص ص 20 – 21.

الاستفسار عن الإجراءات ، و الأوراق و الشروط اللازمة لأن انجاز أي معاملة بشكل سهل ، كما يمكن للأشخاص في هذه المرحلة استعمال الفاكس لإرسال واستقبال الأوراق و الاستمارات و غيرها في هذه المرحلة يكون اغلب الأفراد أو المتعاملين قد اكتسبوا تجربة فيما يتعلق بنمط الإدارة الالكترونية .

إن اكتساب تجربة أولية للتعامل عن طريق تقنيات الإدارة الالكترونية يؤدي بكبار التجار و الإداريين والمتعاملين في هذه المرحلة إلى التمكن من انجاز معاملاتهم عن طريق الشبكة الالكترونية نظرا لأن عدد مستخدمي الانترنت في هذه المرحلة يكون متوسط كما من الطبيعي أن يكون التفرقة في هذه المرحلة أكبر من الهاتف و الفاكس .

ثالثا : مرحلة الإدارة الالكترونية الفاعلة : هي المرحلة الأخيرة وفق ما رأى أصحاب هذا الاتجاه و التي يتم من خلالها التخلي عن الشكل التقليدي للإدارة بعد أن يصبح عدد المستخدمين للشبكة الالكترونية يقارب 30% من المواطنين و يجب أن يصاحب ذلك توفر الحواسيب ، سواء بشكل شخصي أو عن طريق الأكشاك أو في مناطق عمومي بحيث تكون تكلفتها أيضا معقولة و يسيرة لجميع المواطنين ، مما ينتج ويمكن كل الأفراد من استعمال الشبكة الالكترونية لانجاز أي معاملة إدارية و بالشكل المطلوب ، و بأسرع وقت و أقل جهد و أقل تكلفة ممكنة ، و بأكثر فعالية كمية و نوعية (جودة) ، و بذلك يكون الرأي العام قد تفهم الإدارة الالكترونية ، تقبلها و تتفاعل معها و تعلم طرق استخدامها . [1]

و الملاحظ للمراحل الخاصة للتحول للإدارة الالكترونية التي يقدمها أصحاب التوجيه ، نجد أنها ركزت على خطة انتقال تساعد على اندماج المجتمع بشكل تدريجي ، لكن يكون هناك تقبل طوعي لإستراتيجية الإدارة الالكترونية بما يؤدي إلى تخفيض شدة مقاومة التغيير التنظيمي التي تنتج غالبا عندما يكون هناك مشروع يتعلق بتحول جذري ، ومفاجئ في الأساليب الإدارية .

[1] المرجع نفسه ، ص 20

مقابل ذلك تتجه بعض الدراسات في تحديد مراحل التحول للإدارة الالكترونية إلى طريقة تحسين الخدمات الالكترونية ،ووضعها في شكل الكتروني على شبكة الانترنت و تبعا لذلك يمكن اختصار لعملية التحول للإدارة الالكترونية وفق ما تراه هذه الدراسات وهي الآتي :[1]

1/ الخدمات على الانترنت بطريقة صحيحة تبعا لنوع الخدمة تشمل : خدمات شخصية ، خدمات تجارية خدمات تعليمية ، خدمات صحية .

2/ الخدمات الالكترونية تبعا لمراحل العمر و تشمل : خدمات طلب شهادة الميلاد ، الكشف الطبي الالتحاق بالمدارس ، خدمات التجنيد ، خدمات انتخابية ، خدمات التشغيل و التوظيف .

3/ الخدمات الالكترونية تبعا لنوع المستفيدين من الخدمة و تشمل : خدمة فردية تقدم للمواطنين، خدمات مؤسسية تقدم للشركات و للنوادي و يركز أصحاب هذا الاتجاه دائما على ضرورة توفير بعض الميكانيزمات الضرورية و التي يجب أن تكون مصاحبة لكل مراحل التحول نحو خدمات الإدارة الالكترونية و التي تتجسد في الآتي :

- يجب البدء بالقطاعات الأكثر إلحاحا و القضاء على الهوة بين النظري و التطبيقي و امتلاك الكوادر البشرية المؤهلة .
- يجب الحفاظ على أمن المعاملات و التعاملات .
- يجب توفير التمويل الكافي للبحث عن مصدر و رسوم دائمة لسد نفقات التمثيل .
- توظيف العنصر الماهر و إشاعة ثقافة التدريب ، نشر الثقافة الالكترونية المسيلة و المتقدمة .
- توعية المواطنين و الإدارات الحكومية بفوائد و عوائد الإدارة الالكترونية.

[1] عبد الرحمن بستوري ، **الإدارة الالكترونية** ، الحوار المستمد ، العدد 1418 متاح في 53793 :
http /www.ahmed org/debat /show.art.asp ?aid تاريخ الاطلاع :13/12/2008 ص ،ص 21- 22 .

لقد حاول هذا الاقتراح أن يلم بجملة من المراحل الضرورية الخاصة بتطبيق مبادرة الإدارة الالكترونية ، غير أنه يركز بتشكيل جلي على تقنية الانترنت كشبكة المعلومات يمكن أن يتم الاستناد إليها في تقديم الخدمات الالكترونية مثل شبكات الانترنت و خطوط الهواتف سواء الثابت أو النقال و كذا تقنية الفاكس.[1]

[1] المرجع نفسه ، ص 22 .

الجدول رقم 1 المقارنة بين الإدارة التقليدية و الالكترونية :

الرقم	أسس المقارنة	الإدارة التقليدية	الإدارة الالكترونية
01	الوسائل المستخدمة .	الاتصالات المباشرة و والمراسلات الورقية	شبكات الاتصال الالكترونية
02	الوثائق المستخدمة	ورقية	الكترونية
03	مدى الاعتماد على الإمكانات المادية و البشرية	تعتمد على استقلال امثل للإمكانات المادية و البشرية في تحقيق الأهداف	استخدام التكنولوجيا في تحقيق الأهداف
04	التفاعل	تحتاج الى وقت أطول حتى يتم التفاعل بالشكل المرجو من اجل تحقيق الهدف	إرسال الرسالة إلى عدد لا نهائي في الوقت ذاته
05	التكلفة	مكلفة على المدى البعيد	اقتصادية على المدى البعيد
06	الوصول للبيانات	صعوبة الوصول بسبب التسلسل البيروقراطي و كثرة المستندات الورقية	سهولة الوصول بسبب توافر قواعد بيانات ضخمة جدا
07	الوثوقية	أقل وثوقية بسبب عدم توافر نظم حماية للبيانات	وثوقية عالية بسبب توافر نظم الحماية للبيانات
08	الجودة	جودة أقل	جودة عالية جدا

المصدر :إيمان حسن مصطفى خلوف ، **واقع تطبيق الإدارة الالكترونية في المدارس الحكومية الثانوية في الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين و المديرات** ، (مذكرة ماجستير في الإدارة التربوية ،فلسطين: جامعة النجاح الوطنية ، 2010) ، ص 14

خلاصة :

نستنتج من دراستنا لهذا الفصل أن الإدارة المحلية الهدف منها وجود إدارة مرفق محلي ذو نفع عام وتزداد أهميتها كلما اقتربت من المواطن ، وهذا يجعلها الأقدر على إدراك احتياجاته المحلية و يهيئ لها فرص النجاح لتنفيذ سياستها و برامجها لتصبح واقعا ملموسا يلبي تطلعات الجمهور المحلي و هذا لقدرتها العالية على حل المشكلات ، و بالنسبة للإدارة الالكترونية جاءت بمثابة توقعات أولية لتعمم عملية العصرنة على سائر الإدارات المحلية و تطوير أساليبها و توفير المعلومات

الفصل الثاني : واقع تطبيق الإدارة الالكترونية في المستوى المحلي في الجزائر دراسة حالة بلدية بوقطب ولاية البيض .

المبحث الأول : واقع وتحديات الإدارة المحلية في الجزائر .

المبحث الثاني : آفاق التحول نحو الإدارة الالكترونية في الجزائر .

المبحث الثالث : دراسة حالة تطبيقية لبلدية بوقطب .

تعاني الإدارة المحلية في الجزائر العديد من المشكلات التي تتعلق أساسا بعدم الكفاءة ضعف الاستجابة سوء التسيير و استشراء الفساد ما أثر سلبا على مختلف سياساتها وبرامجها التنموية وخلق أزمة ثقة حقيقة بينها وبين المواطنين المحليين أصبحت الإدارة المحلية في الجزائر أمام حتمية الانتقال من عملها التقليدي البيروقراطي إلى عمل حديث يقوم غلى استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تقدم الخدمات العمومية بالسرعة المطلوبة والتكلفة الأقل والجودة اللازمة.

المبحث الأول: واقع وتحديات الإدارة المحلية في الجزائر.

بدأ الاهتمام بنظام الإدارة المحلية في الجزائر بعد الاستقلال إذ عملت الجزائر على التخلص من النظام الفرنسي وقد خولت الدولة السلطات إلى البلدية بإتباع نظام اللامركزية من أجل التخفيف من حدة صعوبات الحياة وترقية المستوى المعيشي على مستوى البلدية.

المطلب الأول: تاريخ وتطور الإدارة المحلية في الجزائر.

شهد تطور الإدارة المحلية في الجزائر ثلاث مراحل:

1) الإدارة المحلية في عهد العثمانيين إن نفوذ الدولة العثماني لم يمتد إلى الجزائر بغزو عسكري أو تدخل مباشر في الحكومة بل جاء نتيجة الصراع بين الإسلام والمسيحية في الحوض الغربي للبحر المتوسط في أوائل القرن السادس عشر ولقد دام الحكم التركي بالجزائر أكثر من ثلاثون قرون (1518 - 1830) ومر بالمراحل:

- **مرحلة البايات (1558-1588)**: وفيها كان النظام مركزيا مركزية مطلقة وسيطر فيها الحكام على البلاد سيطرة تامة.

- **مرحلة الباشوات (1588-1659)**: وفي ظلها استمر الحكم مركزيا وحاول الانكشاريون الاستقلال بالجزائر لمصلحتهم الخاصة ولكنهم لم يتمكنوا لمعارضة الدولة العثمانية من جهة والسكان من جهة أخرى.[1]

- **عهد الأغوات (1659-1671)**: يلفت بالأغا وهو أحد الضباط الانكشاريين وكان نظام الإدارة في هذه المرحلة مضطربا وعمت الفوضى نظرا لأن الانكشاريين كانوا مصدر فوضى ونهب البلاد.

- **عهد الدايات (1671-1830)**: وهي المرحلة التي تمثل العهد التركي الحقيقي في البلاد حيث نضجت الإدارة التركية بالجزائر، واستقرت الأوضاع وكان يرأس الدولة ما يسمى بالداي.

1- جعفر أنس قاسم، **أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2،1988)،ص39.

2) الإدارة المحلية في عهد الاحتلال الفرنسي: اعتبرت الجزائر احتلالها من قبل الفرنسيين عام **1830** أرض محتلة تخضع للحكم العسكريين، وقد وقفت بعض الدول من هذا الاحتلال موقف التأييد مثل: اسبانيا، إنجلترا روسيا وأغلب الدول الأوروبية غير أن هناك دولا أخرى قد عارضت هذا الاحتلال مثل الدولة العثمانية التي لم تكن لمعارضتها أي قيمة نظرا لضعفها، وتمثل الإدارة المحلية في هذا العهد في ثلاث مراحل:[1]

- **المرحلة الأولى** وفي هذه المرحلة نجد أن السلطة الاستعمارية الفرنسية كان يمثلها الحاكم العام ويجب أن يكون بالضرورة عسكريا ويخضع إلى أمر وزير الخزينة يعاونه مجلسا من كبار الشخصيات المدنية والعسكرية إلا أنه يلاحظ أن هذا المجلس له صفة استشارية وهنا تجدر الإشارة إلى السلطات الفرنسية المحتلة لجأت إلى أسلوب المناورة والتعقيم الاجتماعي وذلك عن طريق الاستعانة بالشخصيات الاجتماعية ذات النفوذ والتأثير على المواطنين كما حاول الحاكم العام الفرنسي الاستعانة بمجموعة النظم الإدارية السائدة في العهد العثماني.

– **المرحلة الثانية** وتبدأ هذه المرحلة تاريخها منذ صدور القانون الخاص يضم الجزائر إلى فرنسا وذلك تحديدا في شهر **مارس 1948**، وقد أثار هذا القانون الاستعماري إلى اعتبار الجزائر جزءا من الأراضي الفرنسية وبموجب هذا القانون تم تقسيم الجزائر إلى ثلاث ولايات وهي ولاية الجزائر ، قسنطينة، ووهران ويقوم على إدارة وتسيير كل ولاية واليا تعينه السلطات الفرنسية ويساعده مجلس الولاية.وذلك تماثلا مع الطراز لشكل الإدارة المحلية الولائية في فرنسا كما أن اختصاصات الوالي وكذا مجلس الولاية في الجزائر يأخذ النمط السائد في فرنسا أي مثل الاختصاصات الواردة في النظام الفرنسي وهذا يفسر لنا أن المرحلة الثانية وهي امتداد للمرحلة الأولى وأن بعض المتغيرات التي حدثت كانت بسبب تنافي حالة التذمر،النضال ضد الوجود الأجنبي الفرنسي وقوانينه الجائرة.

[1]– حسين مصطفى حسين، **الإدارة المحلية المقارنة**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2 ، 1982) ، ص131.

– **المرحلة الثالثة** قامت على أساس تقسيم الولايات إلى:

في الشمال حيث يرتكز على الأوروبيون فأقيمت المجالس البلدية ذات السلطة الكاملة وتتولى هذه المجالس الإشراف على الخدمات الاجتماعية والتعليمية. والقسم الأخر الجنوبي وهي التي يقل بها العنصر الأوروبي والمجالس البلدية بها تتكون من الأوروبيون والنصف الأخر من السكان الأصليين ولا يتم انتخاب الرئيس بل يتم تعيينه من الأوربيين وتسمى هذه بالبلديات المختلطة.

أما في المناطق الأهلية بالسكان الجزائريين فقد أقيمت بالبلديات الأهلية ويشرف على إدارتها أشخاص معينون من طرف الحاكم العام وليس من قبل السكان الجزائريين أصحاب المصلحة الحقيقة وتسيير الإدارة والملاحظ أن جميع منظومات الإدارة المحلية وتحديد الولاية ومجالسها وأعوانها الإداريين كانت تسير وفق المصالح العليا للحاكم العام والاستعمار الفرنسي وهكذا نستنتج أن المراحل الثلاث التي مرت بها تاريخيا الإدارة المحلية في الجزائر في ظل الاستعمار الفرنسي كانت امتدادا واضحا للسياسة القانونية الاستعمارية الفرنسية في مجال الإدارة المحلية ولم يكن للسكان المحليين أي نصيب في إدارة مصالحها الإقليمية. وهكذا عانت الإدارة المحلية الجزائرية في ظل المرحلة الاستعمارية حالة اغتراب قانوني وسياسي واجتماعي ولازالت العديد من أثارها وتبعاتها القانونية القائمة.[1]

3) الإدارة المحلية في الجزائر بعد الاستقلال بالعودة إلى مختلف مواثيق الثورة الجزائرية في فترة ما بعد الاستقلال مباشرة مثل **ميثاق طرابلس لسنة 1962 وميثاق الجزائر 1964**، فإننا نجد إشارات عديدة إلى ضرورة تصفية مخلفات الاستعمار وخاصة في ميدان الإدارة والتسيير، وذلك بهدف تحقيق الاستقلال الكامل الذي هو أساس كل ثورة وطنية شاملة وفي نفس السياق فإن هذه المواثيق تؤكد على ضرورة وجود إدارة مركزية قوية وتنظيم الإدارات المحلية المختلفة وإذ كانت الفترة الانتقالية الممتدة ما بين **1962–1967** لم

[1]- بوزيان مكلل،**الاتجاهات القانونية المعاصرة للجماعات المحلية في الجزائر** ،(الجزائر: دار الاصول للطباعة والنشر ، 2014) ص ص 20، 21

تشهد تنظيما إداريا جديدا واضحا للهيئات المحلية في بلادنا نظرا لظروف اقتصادية وسياسية صعبة التي اتسمت بها هذه الفترة، فإن أهم ما تم في هذه المرحلة هو القضاء على ظاهرة التنوع في تنظيم البلديات حيث ألغيت البلديات المختلطة وعزل الأشخاص الذي لم يثبتوا تعاونهم مع الثورة وعين رؤساء البلديات ونوابهم من بين قدماء المجاهدين ليقوموا بمهام إدارية وسياسية محدودة نظرا لمحدودية الإمكانيات المادية آنذاك. وفي **سنة 1967** صدر أول قانون خاص بتنظيم البلديات التي هي الخلايا الأساسية في بناء الإدارة الجزائرية ثم في **سنة 1969** صدر قانون آخر خاص بتنظيم الولايات وبذلك أصبحت وحدات الإدارة المحلية في بلادنا تتكون من البلديات والولايات يحكمها القانون الوطني.[1]

المطلب الثاني: تحديات ومعوقات الإدارة المحلية في الجزائر.

قبل أن نتطرق إلى الجهود المبذولة في سبيل إصلاح وضع الإدارة المحلية في الجزائر لابد من الإشارة إلى تشخيص واقع الإصلاحات ومن مظاهر هذا الواقع التي تراها جديرة بالدراسة والتحليل للوصول إلى إصلاحات عاجلة ونذكر منها ما يلي: "[1]

الفرع الاول :- تحديات قانونية وتشريعية: تعاني الإدارة المحلية في الجزائر من العديد من المشاكل خاصة المتعلق بجانب التشريع ونذكر منها:

مشكلة التشريع: يعتبر هذا العائق من أكبر المشاكل التي تواجه الإدارة المحلية في الجزائر ويرجع ذلك إلى:

- وجود بطء في إصدار بعض التشريعات والإسراع في إصدارها في بعض الأحيان دون اكتمال دراستها.
- التغيير المستمر في التشريعات التي تنظم أعمال أجهزة الدولة فترات متفاوتة نسبيا.

1- عمر صدوق، **دروس في الهيئات المحلية المقارنة**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1988)،ص 97.

"1-نوال بن زيان ، **إدارة العلاقات العامة في الإدارة المحلية بالجزائر(دراسة حالة بلدية سعيدة)**، (مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص إدارة تسيير جماعات محلية، سعيدة، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2016-2017) ص ص70-75.

– تعدد القوانين والتنظيمات وما يصاحبها من تعديلات سريعة تؤدي إلى نتائج سلبية على العمل الإداري نذكر منها:

* تضارب الاختصاصات الوظيفية بين الأجهزة وداخل الجهاز الإداري مما يؤدي إلى التهرب من تحمل المسؤوليات.

* كثرة التحاليل على القوانين ومحاولة تقصي الثغرات الموجودة سواء من المواطن أو الموطن.

* عدم استطاعة الباحثين والدارسين إجراء دراساتهم في هذه العوائق.

* عدم استقرار المعاملات الإدارية مما يضعف كفاءة وفعالية الجهاز الإداري.

الفرع الثاني : تحديات سياسية:

تعاني الإدارة المحلية في الجزائر من العديد من المشاكل تتمثل أساسا في: [1]

* نقص مظاهر المشاركة السياسية داخل المجالس المحلية ما أدى الى ضعف درجة الإقبال عن التصويت في الانتخابات المحلية.

* تعدد المشاكل داخل المجالس المحلية مما أدى إلى توقيف المشاريع التنموية وتجميد الاجتماعات والمداولات في المجالس المحلية المنتخبة (سحب الثقة، عدم المصادقة على المداولات).

* ضعف مساهمات قوى المجتمع المدني المحلي على اعتباره أحد أطراف الحكومة في اتخاذ القرارات وتنفيذها وتكريس الديمقراطية وهذا رغم وجود نصوص قانونية تفعل دور المواطنين في القيام بأنشطة داخل البلدية وتشجيع إنشاء الجمعيات الأهلية.

---

1. وفاء افالو ،امينة شرفي، **.دور الحوكمة في تحسين الادارة المحلية الجزائرية** ، (مذكرة لنيل شهادة الماستر ، قسم العلوم السياسية ، قالمة : جامعة 8 ماي 1945، 2012، 2013)،ص 83 .

* انخفاض أداء الأحزاب وقيامها بدورها في تكريس التنشئة والتجنيد وتقديم البرامج على المستوى المحلي لتحقيق التنمية المحلية .

الفرع الثالث: تحديات إدارية وتقوم هذه المشاكل على أساس الرقابة داخل المجالس المحلية ونذكر منها ما يلي:

1- الرقابة على أعضاء المجلس الشعبي: حيث أنها تخضع على الرقابة الإدارية التي تمارس من طرف الوزير والوالي والدائرة والتي تؤدي على متابعة قضائية تعليق العضوية والإقالة والتوقيف.

2- الرقابة على المجلس الشعبي البلدي(كهيئة): حيث تخضع كل قرارات المجلس الشعبي إلى سلطة الوالي وهو دوره يحق له إلغاء أي قرار بلدي وذلك يمكن أن يحيل رؤساء مجالس البلدية واتخاذ قرارات متعلقة بالمحافظة على النظام العام في إقليم البلدية.

3- الرقابة على الأعمال: حيث تأخذ عدة أشكال منها: التصديق على المداولات الخاصة بالميزانية والحسابات العمومية للبلدية كما يمكن إبطال أو إلغاء بعض المداولات من قبل الوالي.

4- الرقابة على الميزانية: تعتبر الميزانية عبارة عن مجموعة نفقات البلدية حيث أنها تعد من قبل رئيس المجلس البلدي ويصوت عليها من قبل أعضاء المجلس ولا ينفذ إلا بعد المصادقة عليها من قبل الوالي وبالتالي فإن البلديات ليست لها سلطة على ميزانية البلدية.

5- الرقابة على خطط التنمية والمشاريع: حيث تعمل كل من السلطة المركزية وسلطة البلدية على إعداد خطط تنموية والتأكد من عدم تعرضها مع الخطط الوطنية والتأكد من عدم تعرضها مع الخطط الوطنية وذلك من خلال تقديم مساعدات مالية وكيفية تسيير ميزانية لتجهيز القطاعات وبرامج التنمية من أجل تحقيق التنمية المحلية وتكون هذه من صلاحيات الوالي باعتباره ممثلا للدولة على المستوى المحلي.[2]

[1] المرجع نفسه ، ص 83 .

[2]- المرجع نفسه، ص 83.

الفرع الرابع: تحديات مالية:

– تعاني المجالس المحلية من محدودية في الموارد المالية والعجز في التحصيل الجنائي.

– المديونية وكثرة النفقات المحلية.

– تفشي ظاهرة التهرب الضريبي وهذا العجز المالي كان بسبب أن المسؤولين المحليين ولا يهتمون إلا بالأجور على حساب الإيرادات.

الفرع الخامس: تحديات ظاهرة الفساد وانعدام معايير تقييم أداء رؤساء المجالس المحلية:

إن غياب معايير تقييم أداء أعضاء المجالس المنتجة تعتبر من أكبر المشاكل التي تعاني منها الإدارة المحلية الجزائرية بسبب تفشي ظاهرة الفساد الإداري بكل أشكاله من جهة ومن جهة أخرى غياب الثقافية وعدم تناسب أهداف البرامج مع الانجازات وكل هذا يؤثر على الأداء المحلي لتحقيق التنمية المحلية.

– غياب الكفاءة بسبب طبيعة المسار الوظيفي للموظف.

– سياسة التوظيف المنتهجة بعد الاستقلال.

– نقص التحفيز.

ثانيا : معوقات الإدارة المحلية:

تواجه الإدارة المحلية في الجزائر العديد من المصاعب والمشاكل والتحديات التي تؤثر على أداء دورها الخدماتي والتنموي، وتتمثل العراقيل في ما يلي:

أ– العراقيل التي تواجه الإدارة المحلية في علاقاتها بالسلطة المركزية :

[1] عبد النور ناجي ، **تفعيل دور الإدارة المحلية (الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة**، الجزائر،ص 11.

يرتبط عمل البلدية بمؤسسات وأجهزة تابعة للدولة، تمارس الرقابة المالية والإدارية على عمل البلديات، هذا بالرغم من تمتع البلدية بشخصية معنوية، واستقلال مالي، باعتبارها قاعدة اللامركزية، إلا أن هذه اللامركزية تبقى نسبية وخاضعة لرقابة تمس أعضاء المجلس الشعبي البلدي وأعمال البلدية وتصرفاتها للمجلس البلدي كهيئة.

1- الرقابة على أعضاء المجلس الشعبي : أي أعضاء المجلس (المنتخبين البلديين) حيث يخضعون إلى رقابة إدارية تمارس عليهم من طرف الوزير والوالي ورئيس الدائرة وذلك من خلال المتابعة القضائية وتعليق العضوية والتوقيف أو الإقالة.[1]

2- الرقابة على الأعمال: وتتخذ عدة أشكال منها التصديق على المداولات الخاصة بالميزانيات والحسابات وإحداث مصالح ومؤسسات عمومية للبلدية حيث حدد المشرع مجموع حالات إبطال وإلغاء المداولات من طرف الوالي.

3- رقابة على المجلس الشعبي البلدي كهيئة: تخضع كل قرارات رئيس المجلس الشعبي البلدي إلى سلطة الوالي المعين من قبل رئيس الجمهورية، هذا الأخير يحق له إلغاء أي قرار بلدي ويمكن أن يحل رؤساء المجالس الشعبية البلدية واتخاذ الإجراءات المتعلقة بالمحافظة على النظام العام في إقليم البلدية.

4- الرقابة على ميزانية البلدية: وميزانية البلدية عبارة عن تقديرات خاصة بإيرادات ونفقات البلدية، يعدها رئيس المجلس ويصوت عليها المجلس وهي لا تنفذ إلا بعد أن يصادق عليها الوالي، وبالتالي فإن البلديات ليست لها سلطة على أموالها.

كما يلاحظ أن الوالي كممثل للسلطة المركزية يمارس رقابة على أعضاء و أعمال المجلس الشعبي البلدي.

5- الرقابة على خطط التنمية والمشاريع: تعمل السلطة المركزية على مساعدة البلدية في إعداد خطط التنمية والتأكد من عدم تعارضها مع الخطة الوطنية وذلك من خلال تقديم الإعانات المالية ومراقبة كيفية

[1] المرجع نفسه ،ص 11.

إنفاقها من طرف الوالي والذي يأمر بالصرف وتسيير ميزانية التجهيز القطاعية والبرامج البلدية للتنمية فالعديد من الصلاحيات قد تحولت إلى الوالي بصفته ممثلا للدولة على المستوى المحلي.[1]

المطلب الثالث: إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر.[2]

فالجزائر برقعتها الشاسعة متنوعة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وبتعدد الألوان السياسية فيه، وبعدد سكانها المتزايد،وبتكاثر مطالب وتطلعات مواطنيها، تعد من العوامل التي تبرز ضرورة الإسراع بإصلاحات إصلاح من شأنه أن يمكنها من التطور وتحقيق التنمية على المستوى المحلي ويجعلها تساير واقع التحولات الكبرى التي تعرفها بلادنا على كافة الأصعدة.

محاربة الفساد الإداري: يعد الفساد الإداري أهم آفة يجب مكافحتها لنجاح الإصلاح، التي أضحت ظاهرة معقدة تغلغلت في كافة جوانب الحياة لذا يجب تبني إستراتيجية تقوم على الشمولية والتكامل للتقليل من فرص ومجالات وجوده، وتعزيز فرص اكتشافه عند حدوثه، ووضع العقوبات الرادعة بحق مقترفيه لذا لابد أن تتوفر النقاط التالية:

الاصطلاح الإداري: من أجل إصلاح الإدارة المحلية الجزائرية والتقليص من مظاهر الفساد فيها يجب أن لا يتم التعامل مع موضوع فساد الأجهزة الإدارية المحلية في الجزائر، بصورة رد فعل وإنما يجب التعامل بموضوعية لمعالجة أسباب وعوامل تفشي ظاهرة فساد الأجهزة الإدارية في الجزائر ، بغية الوصول إلى ترشيد سلوك قادتها وبث الثقة لدى المواطنين فيها وبالتالي مواجهة الفساد بالحصانة و الرقابة الداخلية قبل الخارجية، فكلها كانت أسباب الفساد كبيرة ومتباينة فإن وسائل مواجهته وعلاجه هي الأخرى كثيرة ومتباينة

---

[1]- المرجع نفسه.ص 11.

2 عبد القادر شارف ، علي صادقي ، **التنمية الادارية و الاصلاح الاداري مع الاشارة الى ضرورة الاصلاح الاداري في الجزائر** ،(خميس مليانة: الملتقى الوطني الاصلاح الاداري و التنمية الاقتصادية ، يومي 3و 4 ديسمبر 2006)، ص 83 .

أصبح الجهاز الإداري في الجزائر يواجه الكثير من المشكلات التخطيطية والتنظيمية والتنفيذية نتيجة تضاعف المؤسسات العامة وعدد الوظائف والموظفين، مما جعله غير قادر على تلبية مستلزمات التطور الجديد، ومتطلبات التنمية الاقتصادية، ومن عوامل الإصلاح:[1]

- انتشار الفساد والفوضى.
- تراجع المستوى المعيشي للمواطن.
- تدني كفاءة الاقتصاد عن المنافسة الخارجية.
- قصور الداء الحكومي من تحديث الإدارة.

ولمكافحة الفساد يجب:

- الشفافية والعلانية في عمل مؤسسات الدولة.
- المساءلة القانونية الصارمة للقائمين على إدارة شؤون الدولة والنزاهة لكن هذا الإصلاح يواجه عدة معوقات منها:
- التشريعات قديمة، لذا لابد من إدارة قوانين جديدة تساير التطورات العالمية.
- انتشار الفساد الأخلاقي والإداري الذي يسبب عدم ربط الأجور بالجهد المبذول للإصلاح.
- عدم توفير الموارد المالية الضرورية وكذا تشخيص أولويات العمل التنموية بدقة.
- فقدان الابتكار والقيادات الإدارية المؤهلة وعدم وجود خطط شمولية مع تفشي ظاهرة البيروقراطية.
- ضعف وعي للموظفين وعدم حسن استغلال ذوي الخبرات والعقول.

الشفافية والمساءلة : من أجل مواجهة الفساد الإداري وعلاجه في الإدارة المحلية لابد من العمل بالاتجاه الذي يحقق الشفافية والنزاهة والمساءلة فغياب الشفافية في المجتمعات المحلية يزيد من تفاقم الفساد فيها ويؤدي إلى تفشي الظواهر السلبية فالشفافية هي بمثابة قناة مفتوحة للاتصال بين أصحاب المصلحة

1-المرجع نفسه، ص 88 .

والمسؤولية فهي تمثل أداة هامة ناجعة لمحاربة الفساد حيث يتطلب الكشف عن مختلف القوانين والقواعد والأنظمة والتعليمات والمعايير والآليات بشكل عام للإقرار عمليا بالمساءلة والمحاسبة في حالة عدم احترام تلك الآليات والقواعد.[1]

2- المرجع نفسه. ص 88.

المبحث الثاني : أفاق التحول نحو الإدارة الالكترونية في الجزائر دراسة حالة بلدية بوقطب.

يمثل توجه الجزائر نحو تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال مدخلا يعبر عن تغيير رئيسي في ثقافة وممارسة الأعمال الحكومية كوسيلة لتمكين الحكومة من تأمين إدارة أكثر كفاءة مواردها وبالتالي تمكينها من تنفيذ سياستها وخططها بكفاءة مرتفعة.

حيث يمثل انتشار الانترنيت كتقنية محورية في إستراتيجية التحول الالكتروني مرحلة هامة في إرهاصات الانتقال نحو تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

المطلب الأول : الإدارة الالكترونية بالجزائر وتطوراتها.

يدور التفكير في الآونة الأخيرة حول التغيرات الاجتماعية المرتبطة بتكنولوجيا الرقمنة ودورها في واجهة الناتج من الظواهر الاجتماعية وعلى رأسها مسألة التفاعل بين الأفراد وجماعاتهم من ناحية ومن ناحية أخرى ما تفرزه تلك التكنولوجيا من تعميق للفوارق الاجتماعية . وقد تم ربط الجزائر بالانترنيت عن طريق مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني في مارس 1994 وذلك في إطار التعاون مع اليونسكو بهدف إقامة الشبكة الإفريقية للمعلومات ، كما تبنت الجزائر مشروع الجزائر الالكترونية والذي يعكس مدى اهتمام الحكومة الجزائرية بضرورة عصرنة القطاع الحكومي وما تمليه عليه الحاجة الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي مست أغلب الدول المتقدمة .[1]

[1] – عبد القادر بالعربي، حليمة رقاد، **تحديات التحول الى الحكومة الالكترونية في الجزائر**، الملتقى العربي الدولي الخامس، ص08 .

وفي النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين بدأت مشاريع إنشاء الحكومة الالكترونية في العديد من الدول المتقدمة ، إما بالنسبة للدول العربية فقد بدأت تظهر بوادر التجارب الأولى في بداية القرن الواحد والعشرون وهذا في كل من مصر ودبي والأردن وسوريا ، وسرعان ما اقتنعت الدول العربية بمميزات وفوائد هذا المشروع مما دفعها إلى تبني الفكرة والجزائر واحدة من هذه الدول التي تحاول تنفيذ هذا المشروع على ارض الواقع حتى تتمكن من الاستفادة من الايجابيات التي يديرها هذا المشروع على الحكومة أو على التعامل.[1]

الفرع الاول : مراحل تنفيذ المشروع.

يتطلب تنفيذ المشروع وفق برنامج عمل ويأتي برنامج الحكومة الالكترونية ضمن المبادرات والمشاريع التنموية التي تتبناها حكومة الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف جوانب الحياة ويتمثل برنامج عمل تنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية في برنامج تطوير التشريعات والذي يتضمن إعداد قانون ينظم المعاملات الحكومية الالكترونية وتطوير التشريعات القائمة.

- **برنامج تطوير البيئة المالية** : يعمل البرنامج على تطوير المؤسسات المالية لتصبح أكثر مرونة.

- **برنامج التطوير الإداري والتنفيذي:** والذي يشمل تطوير أساليب العمل في الجهات المقرر استخدامها للمعاملات الالكترونية.

- **برنامج التطوير الفني:** يركز هذا البرنامج على استخدام التكنولوجيا الرقمية في الجهات الحكومية لتطوير الطاقات والقدرات اللازمة لانجاز المشروع كذلك يهتم البرنامج بتحسين الكفاءة التشغيلية والتي تتضمن استخدام أحدث الأجهزة والمعدات وأنظمة قواعد البيانات وتحديث البنية الأساسية للاتصالات والمعلومات.

[1] – المرجع نفسه، ص09.

– **برنامج تنمية الكوادر البشرية:** من خلال العمل على تطوير فكر القيادات الحكومية بما يلائم مع مفهوم الحكومة الالكترونية وإعداد خطة مناسبة لتدريب فرق العمل التي يتم تكوينها من جميع الجهات الحكومية التي تشارك في مشروع الحكومة الالكترونية بهدف القدرة على إدارته كل حسب اختصاصاته.

– **برنامج الإعلام والتوعية:** يتم من خلال البرنامج إعداد خطة تعرف المجتمع بمزايا التحول إلى المجتمع الرقمي وكيفية الاستفادة من مشروع الحكومة الالكترونية وعلى هذا الأساس تبنت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بالجزائر فكرة إقامة مشروع الحكومة الالكترونية لتحقيق جودة الخدمات الحكومية وهنا أدرك القائمون على برنامج الحكومة بأهمية التغيرات المستمرة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال وفي مفهوم الحكومة أيضا ولم يعد لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية خيارا آخر إلا التفكير جديا في تطبيق الحكومة الالكترونية كقناة خدمات عامة يستخدمها الجميع في أي وقت وفي أي مكان وهو ما سيوفر عليها الكثير من الوقت والجهد و المال ومتاعب انتقال المواطنين إلى مكاتب الحكومة. والانتظار في الطوابير مدة طويلة لإنهاء إجراء روتين لمعاملتها وتلعب الحكومة الالكترونية دورا هاما في تحسين جودة الخدمات الحكومية من خلال:

– تقليل الضغوط على مستوى شبابيك الخدمة وتقليص أجال الانتظار.

– تسهيل معاملات الأفراد وإعادة هيكلة الإجراءات نحو التسهيل والتبسيط.

– تهيئة الجهاز الحكومي والمحلي للاندماج في النظام العالمي حتى يواكب مستوى أداء النظم الحديثة المتبعة في أماكن أخرى (منظمة الطيران الدولية).

[1] المرجع نفسه ،ص 09

– التشجيع على نشر التعامل مع الحاسب الآلي وسط المجتمع ومحو الأمية المعلوماتية وإيجاد بيئة أعمال أفضل وتنافس تجاري فيما يتعلق بالاقتصاد الرقمي الجديد.

ومن الأمور التطورية التي سعت إليها الحكومة الالكترونية الوصول إلى المناطق النائية بخدماتها وفك العزلة عنها، حتى يسهل على المواطنين تلك المناطق على قضاء وتسيير أمورهم وعدم تحملهم عناء التنقل لإنهاء معاملاتهم مع الحكومة.

تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف مجالات الحياة والمساهمة كذلك في تجسيد على أرض الواقع مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة وكذلك تحقيق السياسة الوطنية الجوارية عن طريق تقريب الإدارة من المواطن.[1]

ولمواجهة تحديات العولمة المتسارعة حددت وزارة الداخلية والجماعات المحلية الجزائر كذلك كهدف من خلال هذه العملية حماية المجتمع ضد آفة الجريمة المنظمة وبالأخص الجريمة المنظمة العابرة للحدود وكذا ظاهرة الإرهاب التي تستعمل غالبا تزوير وتقليد وثائق الهوية والسفر كوسيلة لانتشارها.

ومنه وانطلاقا من هذه النقاط فان ثورة تقنيات الاتصالات الرقمية ألقت مزيدا من الضغوط على العديد من مؤسسات القطاع العام لتحويل عملياتها إلى عالم الأعمال الالكترونية وتعرف الحكومة الالكترونية بأنها تشمل الاستخدام التكاملي الفعال لجميع تقنيات المعلومات والاتصالات وذلك لتسهيل العمليات الإدارية اليومية للقطاعات الحكومية الداخلية وتلك التي تتم فيما بينها والتي تربطها بالمواطنين (حكومة ،مواطن) ،أو قطاعات الأعمال (حكومة ،أعمال). ويعتمد نجاح الحكومة الالكترونية على محورين:[2]

[1] المرجع نفسه ، ص 09

2– سارة حسناء بكارة، **تسيير الجماعات المحلية في الجزائر في ظل التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال (دراسة حالة بلدية معسكر)**، (مذكرة ماجيستر ع اقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة،تلمسان،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أبو بكر بالقائد،2015–2012) ،ص 136.

- **المحور الأول** : مدى جاهزية القطاعات الحكومية لتقديم الخدمات إلكترونيا ويأتي ذلك من خلال توفير البنية التحتية اللازمة لذلك من خلال تحديث قطاعات الدولة وتدعيمها بأحدث ما توصلت إليه تقنيات الاتصال والمعلومات المساعدة في تقديم الخدمات الحكومية الكترونيا.

- **المحور الثاني** : نشر المعارف والخيارات في المجالات المرتبطة لتقديم الخدمات الحكومية الكترونيا وتعميق المفاهيم والخبرات التي تساعد مديري ومنسوبي تقنية المعلومات في القطاعات الحكومية في تطبيق مفاهيم الحكومة الالكترونية وتطبيقها من جانب والتوعية لتعريف المجتمع بمزايا التحول إلى المجتمع الرقمي وكيفية الاستفادة من الخدمات الاجتماعية من جانب أخر.

وعليه فالحكومة الالكترونية هي فكرة أساسية مفادها استثمار في تقنيات المعلومات وأساليب الاتصالية الحديثة قصد تسهيل تعامل المواطن مع المؤسسات الحكومية بمنهج الكتروني سريع مما يوفر الجهد والوقت بأقل تكاليف ويضمن للمؤسسة أو الإدارة ايجابيات ومزايا تعمل على رفع مستوى أدائها وتحسين وظائفها المتعددة في إطار الاستخدامات الخاصة بالاقتصاد الرقمي.

الفرع الثاني : أهداف المشروع.

إن أهداف مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر 2013 تسعى إلى رفع مستوى الكفاءة والفعالية للعمليات والإجراءات داخل القطاع الحكومي وبالأخص الأهداف الأساسية فتتجلى من خلال:[1]

[1] – مجلة مجلس الامة ، **الحكومة الالكترونية ماهي....وماهي أهدافها؟** مجلة دورية تصدر عن مجلس الامة الجزائر :العدد 43، جولية 2010، ص52.

– ضمان فعالية في تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين وان تكون متاحة للجميع وذلك بتسهيل وتبسيط المراحل الإدارية التي تسعى من خلالها الحصول على وثائق او معلومات.

– التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات الرسمية.

– مكافحة البيروقراطية التي تتشكل كبحا لتنمية البلاد.

– تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف مجالات حياة المجتمع والمساهمة كذلك في التجسيد على ارض الواقع مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة وكذلك تحقيق السياسة الوطنية الجوارية عن طريق تقريب الإدارة من المواطن.

– حماية المجتمع والبلاد ضد ظاهرة آفة الجريمة المنظمة وبالأخص الجريمة المنظمة العابرة للحدود وكذا ظاهرة الإرهاب والتي تستعمل غالبا في تزوير وتقليد وثائق الهوية والسفر كوسيلة لانتشارها.

المرجع نفسه ، ص52.

المطلب الثاني : مؤشرات الإدارة الالكترونية في الجزائر.

يتوقف الإلمام والمعرفة الكاملة بتجربة الخدمة الالكترونية في الجزائر كأحد إفرازات تطبيق الإدارة الالكترونية على ضرورة الفحص الدقيق لبعض التجارب القطاعية في ميدان تقديم الخدمات عن بعد وذلك ما يمكن تناوله من خلال تجارب قطاعات عمومية وفق التالي:[2]

1- قطاع البريد و الاتصالات : في إطار التغيرات والتحولات الجذرية التي شهدتها الجزائر في المجالات الاقتصادية والسياسية وفي ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصال تولدت الحاجة إلى القيام بتغيرات وتعديلات جذرية مست قطاع البريد والمواصلات وهو ما يسمى بإعادة هيكلة هذا القطاع ،حيث انه وعيا منها بالتحديات التي يفرضها التطور المذهل الحاصل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال ،باشرت الجزائر منذ سنوات إصلاحات عميقة في هذا القطاع.

2- قطاع التعليم العالي والبحث العلمي : عملت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إطار عصرنة الإدارة ومواكبة التغيير الحاصل في بيئة الإدارة العامة على محاولة الارتقاء بنموذج إداري يتماشى وأهداف منظومة التعليم العالي والبحث العلمي إذ يمكن الانطلاق من أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال كأحد أساسيات الإدارة الإلكترونية وإبراز دورها في مجال التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين إذ أن هناك توجه واضح للارتقاء بالخدمات المقدمة للطلبة والأساتذة من خلال الربط بين العديد من الجامعات إضافة إلى توفير الشبكة لأساليب جديدة للتكوين .

[2] - نصيرة شبوب ، **الإدارة البنكية الالكترونية في الجزائر**، (رسالة ماجيستر غير منشورة،الجزائر: قسم العلوم السياسية،2012) ، ص ص 93، 96.

أن أهمية التحول للإدارة الالكترونية وتوفير فرص النجاح لأساليب وطرق عمل الجامعة ، قد أصبح مطلب ضروري تمليه ظروف الواقع السياسي الاقتصادي الاجتماعي للشعوب المتحضرة خاصة في ظل التحول نحو مفاهيم التعليم الالكتروني والجامعات الافتراضية والتعليم عن بعد احد المسارات الجديدة التي سيطرت من قبل الدول المتقدمة سعيا إلى تجسيدها في الواقع العلمي داخل جامعاتها.

وفيما يتعلق بمختلف التحولات التكنولوجية الرامية إلى تطبيق تكنولوجيا الاتصال و المعلومات ومفاهيم الإدارة التكنولوجية في الجامعة الجزائرية، فانه يمكن الانطلاق من مشروع اللجنة الأوروبية الذي يهدف إلى دعم مبادرة الجامعة الافتراضية والارتقاء بمستوى جامعات البحر الأبيض المتوسط عن طريق خلق روابط شبكية فيما بينها تؤدي إلى تطوير نظم التعليم بواسطة التكنولوجيا.

3- الخدمات الالكترونية في قطاع العدالة : يمثل مشروع إصلاح العدالة أحد مشاريع الإصلاح الأساسية في برنامج الحكومة الجزائرية والذي ترمي من ورائه إلى محاولة تحقيق النزاهة وإقرار العدالة و التأسيس لدولة الحق والقانون كمتطلبات هامة في ظل الحكم الراشد.

أما الجوانب المتعلقة بالتنظيم والتسيير فيمكن تسجيل ملاحظة أساسية وهي توجه قطاع العدالة في الجزائر إلى تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الهياكل الإدارية والتنظيمية للقطاع والتي تهدف ضمنها إلى التحول نحو تقديم خدمات الكترونية ففي البرنامج الخاص بعصرنة قطاع العدالة.[1]

[1] – المرجع نفسه،ص ص 99، 101

4- قطاع البنوك :أدت ثورة تكنولوجيا المعلومات و الاتصال إلى تجاوز الأطروحات الاقتصادية التقليدية ومحاولة الخروج من حلقة التخلف الناجم عن هياكلها التي تعد غير قادرة على مواجهة تحديات الاقتصاد الجديد، وهو ما فتح المجال أمام الأطروحات الجديدة أو تسيير الرقمنة ومن ثم التوجه نحو بناء آليات هذا الاقتصاد وما توفره ، والتي يأتي في مقدمتها – الآليات – البنوك الالكترونية من إمكانية الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء وتقديم خدمات مصرفية كاملة وجديدة بما يضمن خفض التكاليف.

وتتجلى من خلال واقع القطاع البنكي في الجزائر أن هناك بعض المبادرات نحو التحول للصرفية الالكترونية أو الصرافة الإلكترونية التي تقوم على تقديم البنوك للخدمات المصرفية التقليدية أو المبتكرة من خلال نظام شبكي أو ما يعرف بشبكات الاتصال الالكترونية وهو يجعل الوصول إليها يقتصر على المشاركين فيها تبعا لشروط العضوية التي يحددها البنك إذ يصبح الدخول ممكنا لكل فرد و عضو من خلال احد المنافذ على الشبكة التي تعد وسيلة متاحة أمام العملاء للاتصال بالبنك.[1]

5- قطاع التكوين المهني والتربية الوطنية :على غرار القطاعات الأخرى شهد كل من قطاع التربية والتكوين المهني في الجزائر بعض المبادرات في مجال الخدمة الالكترونية التي يمكن وصفها بالمبادرات المتواضعة نحو هذا الشكل من الخدمات كونها تمثل بداية وانطلاقة أولية حيث تمحورت تلك التحولات وفق الأتي:

1/ قطاع التكوين المهني : نتج عن برنامج إصلاحية شاملة مست قطاع التكوين المهني رؤية جديدة ترمي إلى جعل القطاع يساير برامج التكوين ذات الجودة العالية خاصة مع التطور التكنولوجي النوعي، وضرورة الاستفادة من الثورة التكنولوجية فتوجه التكوين المهني نحو تطبيق الخدمة الالكترونية يهدف أساسا للرفع من مردودية هذا القطاع والارتقاء بنموذج جيد للتسيير داخله، وتستفيد مؤسسات التكوين المهني من شبكة الانترنيت تؤدي وظيفة الربط بين مختلف المصالح الإدارية ومراكز التكوين المهني ومن ثم فقد استطاعت

[1] – المرجع نفسه ، ص 103.

هذه المؤسسة التوصل إلى بث دروس افتراضية عبر الشبكة المحلية ويهدف الربط الشبكي بين مؤسسات القطاع في برنامج واحد إلى بناء قاعدة معطيات لها شقين:

– المعلومات المتعلقة بالجانب البيداغوجي: مثل تسيير وهندسة التكوين وهو ما تؤديه ضمن عدد من الفروع والاختصاصات.

– المعلومات المتعلقة بالجانب الإداري، التجهيزات والموارد البشرية والمالية.

2/ **قطاع التربية الوطنية:** سجل قطاع التربية الوطنية في الجزائر انفتاحا على تكنولوجيا المعلومات والاتصال كغيره من القطاعات الأخرى ولأبرز ما قام به هذا القطاع من مبادرات الخدمة الالكترونية كمدخل لترقية ما يقدمه للطلبة، ويمكن رصد أهم هذه الخدمات على المستويين:

– مستوى التعليم النظامي: هنا تسجل مبادرات محتشمة لا تتعدى شكل الخدمات الظرفية مثل ما يتعلق الأمر بالإعلان عن نتائج شهادة التعليم الأساسي و البكالوريا على شبكة الهاتف النقال أو شبكة الانترنيت.

– مستوى التعليم عن بعد: يقدم هذا المستوى خدمات الكترونية للطلبة الذين يتلقون دروس التعليم عبر الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد (التعليم بالمراسلة) .

إذ يتيح الموقع الالكتروني الخاص بالديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد خدمات الكترونية للمسجلين بالمركز، تتعلق بإمكانية التسجيل وسحب الاستمارة الإلكترونية إضافة إلى التعريف بالمركز، وفتح فضاء الكتروني للاتصال به والاستعلام مع توفير خدمات الدروس المقررة وفق المنهاج التربوي وغيرها من خدمات تعلم الإعلام الآلي واللغات الأجنبية، كما يقدم الموقع جملة من الفروض والامتحانات للتحميل الكترونيا.[1]

[1] – المرجع نفسه ، 103.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الإدارة الالكترونية في الجزائر.

كان الهدف من برنامج الجزائر الالكترونية هو تحديد وتنفيذ رؤية مستقبلية ومقاربة عملية لجعل مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي يؤثران في النمو الاقتصادي ويشكلان اقتصادا بديلا عن الموارد النفطية، إلا أن الجزائر لا تزال تعاني لحد الآن من تأخر كبير في تجسيد مشروع الإدارة الالكترونية وتواجه الإدارة الالكترونية في الجزائر مجموعة من التحديات أهمها:[1]

– مشكلة الدخول للشبكة كيفية استخدامها صعوبة فهم المضمون بسبب انتشار الأمية الالكترونية بكثرة.

– نقص أو قلة الموارد المالية المخصصة وتركيز جهود التنمية في المناطق المحلية على إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين واستبعاد إدخال التطور التكنولوجي ضمن أولوياتها.

– نقص الإمكانيات وانتشار المشاكل المتعلقة بالفقر والبطالة وانخفاض مستوى المعيشة، مما قد لا يساعده على الاندماج في مجتمع المعلومات.

– ضعف البيئة التحتية للمعلومات والاتصال ارتفاع أسعار الأجهزة والبرمجيات الحديثة وارتفاع تكلفة والاتصالات وكذا صعوبة اللحاق بالتطور المستمر لتقنية المعلومات.

– عجز قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تلبية طلبات العملاء على إيصال الهاتف الذي يعد أهم القنوات للتواصل عبر الانترنيت .

[1] – رافيق بن مرسلي، **الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق**، (رسالة ماجيستر غير منشورة، تيزي وزو: جامعة مولود معمري،قسم العلوم السياسية ،2013) ، ص108 .

– التأخر في استكمال البيئة التحتية للاتصالات وتباينها من منطقة إلى أخرى وتأسيسا عليه فان الفارق الكبير لسد الفجوة الرقمية دول العالم المتقدم في هذا المجال لا سيما وان الجزائر على مقربة من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

– محدودية الانتشار واستخدامات الانترنيت في الجزائر ذلك أن نسبة مستخدمي هذه التقنية الواسعة الانتشار عالميا لازال ضعيفا في الجزائر مقارنة حتى بالدول المجاورة.[1]

التعاملات المالية الالكترونية لا تزال في بدايتها وتسير بوتيرة بطيئة رغم تعميم التعاملات المالية الالكترونية على مستوى مختلف المؤسسات المالية والتجارية إلا أن هذه التجربة لا تزال متعثرة، فعلى سبيل المثال إن فئات واسعة من المتعاملين الاقتصاديين وكذا المواطنين يتخوفون من استعمال البطاقة المغناطيسية في سحب أموالهم بسبب كثرة الأخطاء الناجمة عن جهاز السحب الالكتروني والتأخير الكبير في الوصول لحساباتهم.

– هناك أيضا المعوقات المتعلقة بالجانب التشريعي المتمثل في غياب قانون المعاملات الالكترونية.

– بطء عملية اتخاذ القرارات وعمليات الإصلاح والاندماج بالإضافة إلى طغيان البيروقراطية في الجانب الإداري وانخفاض مستوى الثقة بالحكومة ومعاملاتها.

– ضعف المستوى التعليمي والثقافي للمجتمع الجزائري رغم ارتفاعه الملحوظ في السنوات الأخيرة في مقابل تواضع الثقافة المعلوماتية والتفاعل الالكتروني .

المرجع نفسه ، ص 108 .

إن الإدارة الالكترونية في الجزائر لازالت في مهدها ولازالت بذرتها الإدارية تنمو وبشكل بطيء مقارنة مع الدول العربية والأجنبية التي كانت السباقة في تبني مدخل الإدارة الالكترونية ضمن ما يسمى بعملية الترقية الإدارية وتطوير الخدمات وتحسينها بشكل يرقى إلى مستوى طموحات المواطن ووفق ما يتطلبه حاجاته التي تتميز بالتغيير المستمر، لذا كان لزاما على الإدارات الجزائرية مواكبة تلك التغيرات المستمرة لحاجات المواطن بالشكل والكيفية التي تتماشى معها.[1]

1- المرجع نفسه، ص 108.

المبحث الثالث: دراسة حالة تطبيقية لبلدية بوقطب.

إن أفضل سيناريو للوصول إلى تطبيق سليم لإستراتيجية الإدارة الالكترونية مع الاستغلال الأمثل للوقت والمال والجهد أي الانتقال من نظام إداري إلى نظام إلكتروني ستكون الدراسة ببلدية بوقطب.[1]

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن بلدية بوقطب.

تقع مدينة **بوقطب** في الجزائر تحديدا شمال **ولاية البيض** وتبعد عن مقر الولاية ب 106 كلم، يحدها من الشمال **بلدية الخيثر** ومن الشرق بلدية **الرقاصة والشقيق**، وأما الغرب والجنوب ولاية **النعامة** وبلدية **توسمولين** وبموقعها هذا فهي تربط بين ثلاث ولايات، **ولاية البيض وسعيدة، النعامة**، تحتل موقعا استراتيجيا هاما وتعتبر منطقة حساسة ضمن الهيكل العمراني لغرب البلاد ،إذ أنها تقع ضمن شبكة هامة من العلاقات التجارية التي تربط الأقطاب الرئيسية سواء في التجارة والصناعة، ومن هذه الأقطاب **سعيدة، تيارت، وهران، مشرية، النعامة، عين الصفراء و البيض.**

هذا الموقع وفر للمدينة السهولة في المواصلات إذ يعبرها طريقين وطنيين 6أ، 6 ب، **سعيدة- بوقطب- البيض(سعيدة- بوقطب - المشرية)** ؛ إضافة إلى خط السكك الحديدية الذي يربط **المحمدية – بشار** مرورا **بمدينة بوقطب**، تتربع مدينة بوقطب على مساحة قدرها 2017,60كلم مربع، عدد سكانها حوالي 22637 نسمة.

- التسمية والتمييز:

كلمة بوقطب مشتقة من كلمة قطب أي التقاء التجار القادمين إليها من الجنوب مرورا بمدينة بوسمغون محملين بالصوف والتمور مع التجار القادمين من الشمال المحملين بمنتوجات غذائية أخرى وبأسواقها تتم المقايضة .

[1] http://or.wikipedia تم التصفح يوم 14 جانفي 2018 على الساعة 10:45 .

وتذكر رواية أخرى أنه عندما قام الاستعمار الفرنسي بمد سكة الحديد باتجاه الصحراء ومرورا بهذه المنطقة غير أهلة بالسكان في ذلك الوقت في حدود عام 1850 قام بإنشاء محطة بهذا المكان من أجل نقل الحلفاء والجنود... فأول بيت وجد في هذه المنطقة وما زال عبارة عن مقام كان يستعمله سيد الحاج بحوص لاعتراض القوافل عند مرورها بالمقطع الوحيد في الشط بين بوقطب والخيثر وكان الناس يسمونه بوكتوب لأنه كان يحمل معه كتبه ولم يكونوا يعرفونه وبالاسم هذا الرجل الصالح كان يأتي في كل صيف لهذا المكان يحث أولائك البدو عن الدين الإسلامي إذ كانوا يعيشون في جهالة بسبب الفقر والترحال والأمية وعدم إمكانية التعلم فلما سأل الفرنسيون عن هذا البيت لمن قيل لهم انه بيت بوكتوب (صاحب الكتب) يعني سيد الحاج بحوص فوضعوا لافتة في محطة القطار بهذا الاسم لتعيين المكان.[1]

- التضاريس التي تتميز بها المدينة:

منطقة بوقطب ضمن المنطقة السهبية المنبسطة والمسطحة تقريبا مميزة بوجود مناطق رملية على أطرافها خاصة غربا وبإشرافها على السبخة (الشط الشرقي شمالا) وهذه الأخيرة تمثل 30 من مساحة البلدية، كما يتميز سطح البلدية بوجود التلال والمرتفعات والتي يتراوح ارتفاعها بين 1060م – 1240م كشبكة سيدي بلعيد 1238 سعيد الحجة 1123، باب العقول 1248، وتتخلل هذه المرتفعات بعض الأودية الجافة منها واد الجيلالي، واد الغنم، واد عبد الله، واد الصيادة، وتوجد بها ثروة نباتية كبيرة. تتمثل في الحلفاء– الشيح – الحرمل – السنقة– وكذلك نبات الترفاس وقد تأثرت هذه النباتات جميعها من جراء الجفاف المتوسط.

[1] المرجع نفسه، http://or.wikipedia تم التصفح يوم 14 جانفي 2018 على الساعة 10:45 .

- المناخ والجغرافيا:

مناخها فهو قاري حار وجاف صيفا وبارد قليل المغياثية شتاء، والشهر الأكثر حرارة بالمنطقة هو شهر أوت أما الأكثر برودة هو شهر يناير، قد تمتد فترة الصقيع من 15 إلى 40 يوما ويبدأ ذلك من شهر أكتوبر إلى شهر ماي تقريبا في أغلب الأحيان تبقى الرياح أهم ما يميز مناخ المنطقة خاصة خلال العشرية الأخيرة فقد عرفت هذه المنطقة هبوب عواصف رملية ورياح قوية خاصة في فصل الصيف والخريف، الشيء الذي زاد من حدة الجفاف وأثر على مظاهر السطح وذلك بتكوين كثبان رملية في الناحية الجنوبية الغربية للمنطقة وهو الاتجاه الغالب للرياح.

ورغم أن منطقة بوقطب تقع ضمن منطقة قليلة الأمطار إلا أنها تتربع على شبكة هيدرولوجية هامة بالمنطقة.

كل المجاري المائية والأودية تجري من الجنوب نحو الشمال لتصب في النهاية بالسبخة أهمها (واد الجيلالي – واد عبد الله واد قارة السلطان). هذه الأودية جافة ويكون جريانها فجائيا في فترات الأمطار وعلى شبكة السيول (سرعان ما تتبدد وتتسرب إلى الطبقات الأرضية مكونة مياها جوفية صالحة للاستغلال).

– اقتصاد مدينة بوقطب:

الدائرة مشهورة بأكبر سوق للمواشي حيث تعتبر منطقة رعوية من الدرجة الأولى وذات أراضي سهلية خصبة صالحة للزراعة وتوفرها على موارد مائية هائلة ويعرف سكانها بالجود والكرم والثقافة سينشأ بها أكبر مذبح للحوم الحمراء، كما تجري على أرضها شركة صينية التنقيب عن البترول.[1]

[1] المرجع نفسه، http://or.wikipedia تم التصفح يوم 14 جانفي 2018 على الساعة 10:45 .

المطلب الثاني: مفهوم مصلحة الوثائق البيومترية والغرف المكونة لها.

لقد قامت مصلحة الوثائق البيومترية ببلدية بوقطب ولاية البيض بتحديث إدارتها من اجل مواكبة العصر.[1]

1/- تعريف مصلحة الوثائق البيومترية:

هي مصلحة تابعة لمكتب التقنيين والشؤون العامة، وضعت حيز الخدمة الأرضية تطبيقا لتعليمات وزير الداخلية والجماعات المحلية لما جاء في البرقية رقم 23532 المؤرخة في 2015/11/04 أعطى إشارة انطلاقها من بلدية بوقطب يوم 2016/03/01 في إطار عصرنة الإدارة والخدمة العمومية.

حيث انطلقت عملية استقبال الملفات الالكترونية جوازات السفر البيومترية في نفس اليوم ثم بطاقة التعريف البيومترية في نهاية الشهر.

2- الغرف المكونة لمصلحة الوثائق البيومترية لبلدية بوقطب.

تتكون مصلحة الوثائق البيومترية للبلدية من أربعة غرف:

- غرفة لمراقبة البيانات وحجزها.
- غرفة المصادقة على البيانات واخذ البيانات البيومترية.
- غرفة استلام الوثائق المنجزة.
- غرفة مهندس الإعلام الآلي.

- كما قاموا موظفوا مصلحة الوثائق البيومترية بأخذ دورات تكوينية لدراسة كيفية العمل بالأجهزة خلال ثلاثة أشهر مع إتباع قوانين من الوزارة الداخلية لكي تضبط تطبيق الإدارة الالكترونية .

[1] مقابلة مع السيد دهيني حمزة ، عون مكتب ، ببلدية بوقطب يوم 14 جانفي 2018 .

المطلب الثالث: تطبيق البيومترية في البلدية والصعوبات التي واجهتها.

1- دور المكلف بالاستقبال:

استقبال أصحاب الطلبات ثم التأكد من أن كل ملف مقدم يحتوي على جميع الوثائق المطلوبة وأن الصور الشمسية المرفقة هي لصاحب الطلب نفسه.

- تأكيد الموعد على أساس القائمة اليومية للمواعيد الموضوعة في متناوله والتي تم إلصاقها.

- توجيه صاحب الطلب نحو قاعة الانتظار المخصصة لأصحاب طلبات الحصول على بطاقات التعريف الوطنية وجوازات السفر البيومترية الالكترونية.[1]

2- دور المراقبين:

التسجيل عبر الانترنيت:

- الاطلاع على محتوى الملف (للتأكيد من مطابقة المعلومات المدونة في استمارة الطلب مع الوثائق المطلوبة المقدمة).

- عرض الاستمارة المناسبة لرقم التسجيل المنبثق عن التطبيقية الخاصة بالتسجيل عبر الانترنيت.

- المصادقة على قبول الملف والتوليد الأتوماتيكي لرقم الطلب.

- نسخ الصور الشمسية لصاحب الطلب بواسطة جهاز السكانير.

- نسخ المستخرج الخاص من عقود الميلاد رقم 12 خ بواسطة جهاز السكانير.

- سحب وصل إيداع ملف وتسليمه لصاحبه.

- المصادقة على عملية المراقبة.

- إرسال الملف إلى المكلفين بالمصادقة.

[1]- مقابلة مع الانسة طالبي مبروكة . متصرف مستشار ، دائرة بوقطب يوم 8 جانفي 2018 بمقر الدائرة .

التسجيل المباشر:

- الاطلاع على محتوى الملف (للتأكيد من مطابقة المعلومات المدونة في استمارة الطلب مع الوثائق المطلوبة المقدمة).

- المصادقة على قبول الملف والتوليد الاتوماتيكي لرقم الطلب.

- نسخ الصور الشمسية لصاحب الطلب بواسطة جهاز السكانير.

- نسخ المستخرج الخاص من عقود الميلاد رقم 12 خ بواسطة جهاز السكانير.

- نسخ وصل إيداع ملف وتسليمه لصاحبه.

- المصادقة على عملية المراقبة.

- إرسال ملف الطلب إلى قاعة إدخال المعلومات بواسطة الإعلام الآلي.

دور المكلفين بإدخال المعلومات بواسطة الإعلام الآلي:

- إدخال المعلومات المدونة في استمارة الطلب الخاصة.

- المصادقة على عملية الإدخال بواسطة الإعلام الآلي.

- تسليم الملف موضوع الإدخال إلى المكلفين بالمصادقة.

[1] –نفس المرجع ، مقابلة مع متصرف مستشار .

دور المكلفين بالمصادقة:

– التأكيد من مطابقة المعلومات المدخلة بواسطة الإعلام الآلي.

– التصحيح المحتمل للمعلومات المدخلة بواسطة الإعلام الآلي.

– ملء الخانة الخاصة بوظيفة صاحب الطلب بناء على شهادة العمل(فئة الخاضعين أو غير الخاضعين للإجراءات المقننة الخاصة بالخروج من التراب الوطني).

– سحب بطاقة التحري الموجهة إلى مصالح الشرطة.

– قبول عملية المصادقة ووضع التأشيرة على الاستمارة الخاصة بالطلب.

دور المكلفين بمسك المعلومات البيومترية:

معاينة الصورة الشمسية المبينة على الشاشة بالنظر إلى وجه صاحب الطلب قبل مسك معلوماته البيومترية.

– دعوة صاحب الطلب للإطلاع على المعلومات المدخلة المراد تسجيلها على الوثيقة المطلوبة.

– مسك بصمات الأصابع وأخذ الصورة الشمسية وفقا للضوابط التنظيمية والتوقيع الخطي الرقمي لصاحب الطلب.[1]

– المصادقة على عملية مسك المعلومات البيومترية.

[1] –نفس المرجع ، مقابلة مع متصرف مستشار .

دور المهندس:[1]

الحفاظ على حسن سير تجهيزات الإعلام الآلي.

مراقبة استغلال تطبيقية الإعلام الآلي الخاصة بمعالجة ملف الطلب.

– تنفيذ برامج تطبيقات المرسلة من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

– إخطار الجهاز التقني المعني لمركز الإنتاج لوزارة الداخلية والجماعات المحلية بالشذوذ المتعلقة بقاعدة التجهيزات.

– إدارة الشبكة المحلية.

– تسيير المستعملين (خلق . إلغاء) تحت رقابة الوالي المنتدب أو رئيس الدائرة.

– مراقبة حسن سير قاعدة التجهيزات.

– إدارة أجهزة الاستغلال (أجهزة. و موزعين).

– الحفاظ والتخزين المؤمن للمعلومات.

– تحضير وطبع المعلومات المشفرة على السندات الالكترونية لحفظ المعلومات.

الإرسال الدوري المنتظم للمعلومات إلى مركز الإنتاج عبر شبكة الإرسال بالتدقيق الكبير أو بواسطة سندات إلكترونية.

– تحيين الحل المضاد للفيروسات.

– إعداد تقارير الاستماع والإحصائيات المتعلقة بالاستغلال ونشاطات الجهاز.

– السهر على حسن تنفيذ الإستراتيجية الموضوعة لتامين الجهاز.

– التكفل بإجراء تسجيل أصحاب الطلبات عبر الانترنيت.

[1] مقابلة مع السيد عمريو سليمان ، امين عام ،بدائرة بوقطب ، يوم 11 جانفي 2018، بمقر الدائرة .

دور رئيس المصلحة:

– تحديد المواعيد لتسليم الوثيقة بعد إدخال المعلومات البيومترية لصحاب الطلب.

– دعوة صاحب الطلب إلى أخذ موعد لاستخراج وثيقته في حالة عدم حصوله على دعوة بعد انقضاء شهر من تاريخ الإيداع ملفه.

– الكتابة الصحيحة للرقم التعريفي الوطني النهائي المبين على الوثيقة في الخانة المخصصة لهذا الغرض على المستخرج الخاص من عقود الميلاد رقم 12 خ مع وضع ختم المصلحة والتاريخ.

– ترتيب ملف الطلب وحفظة على مستوى مصلحة الأرشيف بعد إصدار الوثيقة المطلوبة وتسليمها لصاحبها.

الإجراءات الخاصة بإرسال المعلومات واستلام جوازات السفر:

– تحضير وطبع المعلومات المشفرة على سندات الكترونية لحفظ المعلومات.

– إعداد واستخراج سندات الإرسال الخاصة بالمعلومات المطلوب إرسالها.

– الإرسال الدوري المنتظم للمعلومات إلى مركز الإنتاج عبر شبكة الإرسال بالصبيب الأعلى أو بواسطة سندات الكترونية محمولة من قبل الموظف المخول قانونا والمعين من طرف الوالي.

– الإرسال الدوري المنتظم للإدارة لموافقة أو بالرفض إلى مركز الإنتاج من قبل الوالي المنتدب أو رئيس الدائرة قصد إعداد جوازات السفر.[1]

[1] المرجع نفسه ، مقابلة مع الامين العام .

– الاستلام الدوري المنتظم وفق شروط أمنية قصوى من مركز الإنتاج لجوازات السفر المشخصة من قبل الموظف المخول قانونا والمعين من طرف الوالي.

– الاستلام الدوري المنظم من الولاية وفق شروط أمنية قصوى لجوازات السفر المشخصة والمرفقة بسندات الإرسال من قبل الموظف المخول قانونا والمعين من طرف الوالي المنتدب أو رئيس الدائرة المعني.

تسليم بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتري الالكتروني:

يتم استخراج الوثيقة المطلوبة من قبل صاحبها الشخصي في التاريخ المحدد مسبقا لذلك هاتفيا أو بواسطة الانترنيت (احتمال).

وبهذه المناسبة يتم التأكد من مطابقة المعلومات الشخصية المطبوعة على الوثيقة بحضور صاحبها.

ويتم مسك بصمات صاحب الطلب للتأكيد من مطابقتها مع تلك التي أدخلت في الشريحة الالكترونية للوثيقة.

ويتم كذلك التأكد من مطابقة المعلومات الشخصية الأبجدية العددية لصاحب المدرجة في الشريحة الالكترونية للوثيقة والمبينة على الشاشة في حالة تطابق بمجمل المعلومات يمضي صاحب الطلب على وصل استلام الوثيقة المطلوبة وتسلم له نسخة منه.

ماعدا حالة الاعتراض يدعى صاحب الطلب إلى إمضاء وصل المطابقة لكافة المعلومات عند إذن يستلم الوثيقة المطلوبة(بطاقة التعريف الوطنية أو جوازات السفر البيومترية الالكترونية).

يطلع صاحب الطلب على الرقم التعريفي الوطني النهائي المسجل على الوثيقة المطلوبة والمكتوب على المستخرج الخاص من عقود الميلاد رقم 12 خ في الخانة المخصصة لهذا الغرض وكذا على وصل الاستلام.

[1] المرجع نفسه ، مقابلة مع الامين العام .

الصعوبات التي واجهتها مصلحة الوثائق البيومترية بالبلدية:[1]

- تذبذب في شبكة الانترنت .
- عدم وجود موظفين مختصين .

– البصمة: نجد في مصلحة الوثائق البيومترية صعوبة في استخراج البصمة احيانا تكون غير واضحة بالنسبة لبعض الاشخاص .

– نجد صعوبة عند المعوقين و المسنين في التنقل الى مصلحة الوثائق البيومترية .

– عدم وضوح الصورة الشمسية .

[1]- مرجع سابق الذكر ، مقابلة مع عون مكتب.

خلاصة:

إن مسايرة التطورات التكنولوجية عملت وزارة الداخلية والجماعات المحلية جاهدة على تحقيق وتوفير المتطلبات الضرورية للوصول بإدارتها إلى مفهوم الإدارة الإلكترونية كما عملت بلدية بوقطب على تقديم ما يلزم من حاجيات ومتطلبات لإنجاح هذا المشروع الالكتروني.

إن بلدية بوقطب لم تطبق الإدارة الالكترونية بمنظورها الكامل إلا أنها تحتمل على أثار ايجابية تتضح من خلال تطبيقها التدريجي للأساليب الإدارية المواكبة لتطورات العصر الحاصلة ويتجسد ذلك في تقديمها الخدمات العامة للمواطن في وقت وجيز وهذا ما يعمل على تخفيف الضغط على المواطن وتسهيل مهامه الإدارية من جهة وتلبية حاجياته من جهة أخرى كما تعمل الإدارة الإلكترونية على تقليص بعض مظاهر الفساد الإداري والبيروقراطية السلبية.

خاتمة

خاتمة الدراسة :

أصبح لزاما على الإدارة المحلية أن تعي وبشكل جيد أهمية التغيير و التطوير ومواكبة التقدم العلمي بصفة عامة و التقدم التقني بصفة خاصة إذا أرادت الاستمرار والبقاء أما إذا رغبت في التميز و التطور و النماء فان الأمر لا يحتاج إلى مجرد مواكبة التقدم ومتابعة جديدة فقط بل يحتاج أن تكون هذه الدراسة سابقة لاكتشاف ومعرفة الجديد من خلال تشجيع التطوير والابتكار وطرح الأفكار الجديدة بين العاملين ومع التقدم العلمي و التقني ظهرت الإدارة الالكترونية تعبيرا عن ثورة الاتصالات و نظم المعلومات وتجسيد الاتجاه الجديد في الإدارة المعاصرة مما يستلزم الإدارة المحلية في الجزائر تطوي أكوام الملفات الورقية و تتحول تدريجيا من أنشطة عادية إلى أنشطة الكترونية تسهم في زيادة كفاءة عمل الإدارات وتفعيل استخدام التقنية لخدمة المواطنين وبالتالي تطبيق الإدارة الالكترونية وهذا يعد خطوة أولى لبلوغ مجتمع المعرفة.

مثلت الإدارة الالكترونية مطلبا هاما تفرضه التحولات الالكترونية وتنتهجه برامج بالإصلاح الإداري كمرحلة ضرورية في ظل العصر الرقمي و الانفتاح على المجتمعات العالمية و التفاعل الإنساني وهو ما يقتضيه التطوير الحقيقي لمؤسسات الخدمة العمومية الرامي إلى القضاء على التحديات البيروقراطية وتسهل مهمة طالبي الخدمات العمومية ، فالخدمات العامة الالكترونية نسق خدمي بديل ، يكرس الرقابة و الشفافية ويمنع المحاباة، والرشوة و المحسوبية ، خاصة إذا كان التعامل يتم بشكل افتراضي ، وهو ما جعل الإدارة الالكترونية تمثل الخيار التنظيمي الأول لجميع مؤسسات الخدمة العامة ، ولا سبيل لترشيد الخدمات إلا بالتحول للنموذج الالكتروني الخدمي منها، لما تمنحه من امتيازات وتسهيلات ولما تضفيه من قيم الخدمة العامة المعقلنة .

فتجربة الجزائر في نموذج الإدارة الالكترونية قد مثلت إرهاصات أولية تعبر عن وجود رغبة في التحول للخدمات العامة الإلكترونية وهي بحاجة الى تطوير برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل أكثر في مؤسسات الخدمة العمومية ، ودعم مجتمع المعلومات بما يخلق مسارات هامة وحقيقة ترتقي بترشيد الخدمة العمومية.

ونرى أن بعد تحول الجزائر التدريجي في مجال الإدارة من التقليدية إلى الإدارة الالكترونية اجتازت مرحلة للحاق بركب الدول المتطورة ، وذلك بتطبيق الإدارة الالكترونية على أرض الواقع ، و كمشروع الوثائق البيومترية فقد نجح إلى حد ما نظر لتسريع وتيرة انجاز الوثائق سواء جواز سفر البيومتري أو حتى بطاقة التعريف الوطنية البيومترية، ما رجع بالفائدة على الحكومة وعلى المواطن على حد سواء من خلال عصرنة الإدارة بتطبيق تكنولوجيا الاتصال و المعلومات وحتى تقريب المواطن من الإدارة عبر الإصلاح للمنظومة الإدارية بإرساء مفهوم الشفافية والبعد على البيروقراطية .

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى أن تطبيق الإدارة الالكترونية بالجزائر:

-أن الإدارة الالكترونية هي بديل جديد بعيد النظر في علاقة الفرد بالمؤسسات الحكومية .

- العمل على تعزيز وتشجيع تطبيق أحدث التكنولوجيا لتحقيق معدلات من التقدم التكنولوجي .

- لابد من إرساء ثقافة الإصلاح والقضاء على الأمية المعلوماتية واستعمال التكنولوجيا داخل الإدارات .

- الإدارة الالكترونية مفهوم واسع يجب التعمق فيه وهذا ما يتحقق من خلال تنظيم ندوات وملتقيات تعالج هذا الطرح .

- تشجيع المساهمة في تزويد الإدارة المحلية بأحدث الاستراتيجيات العلمية للتماشي وفق أساليب خدماتية حديثة .

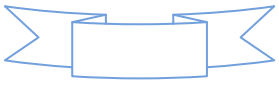

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب بالغة العربية:

1-الزغبي خالد سمارة ، **تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفايتها**، الإسكندرية: منشأة المعارف,1984.

2- الحمادي بسام عبد العزيز، الحميضي وليد سليمان ، **الحكومة الالكترونية (الواقع والمعوقات وسبل التطبيق بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)** ، الرياض: معهد الإدارة العامة,2004.

3- السالمي علاء عبد الرزاق ، **الإدارة الالكترونية** ، الأردن: دار وائل للنشر. (د.ن).

4- العطار فؤاد، **مبادئ في القانون الإداري** ، القاهرة:1965.

5- القبلان سلطان غازي فلاح، **تنمية المجتمع المحلي** ، عمان: دار الخليج، ط2 ، 2015 .

6-الخلايلة محمد علي ، الإدارة **المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن وبريطانيا وفرنسا ومصر (دراسة تحليلية مقارنة)** ،عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2009.

7- بيومي حجازي عبد الفتاح ، **النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية** ، القاهرة: دار النهضة العربية,1996.

8-بعلي محمد صغير، **قانون الإدارة المحلية الجزائرية**،عنابة: دار النشر والتوزيع،2004

9-حسين مصطفى حسين ، **الإدارة المحلية المقارنة**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2 ، 1982

10- لطفي حسن جاب الله أمل ، **أثر الوسائل الالكترونية على مشروعية تصرفات الإدارة القانونية (دراسة مقارنة)، الإسكندرية:** دار الفكر الجامعي ط1 ، 2003.

11- مكلل بوزيان، **الاتجاهات القانونية المعاصرة للجماعات المحلية في الجزائر"**: دار الأصول للطباعة والنشر,2014.

12- ناجي عبد النور، تفعيل **دور الإدارة المحلية (الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة**، الجزائر:(د.ن).

13- سعد غالب ياسين، الإدارة **الالكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية**، المملكة العربية السعودية: مهد الإدارة العامة ،2005 .

14-عبد الوهاب سمير محمد، **الإدارة المحلية** ، القاهرة: مركز الدراسات ط 2006,1.

15- عودة المعاني أيمن ،**الإدارة المحلية** ، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع,2010 .

16- فرطاس فتيحة ، **عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين**، خميس مليانة: جامعة جيلالي بونعامة.

17- صدوق عمر، **دروس في الهيئات المحلية المقارنة**، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 1988.

18- صقر عاشور احمد ، **الإدارة المحلية**، مصر: النهضة العربية، 1986.

19-قاسم جعفر أنس قاسم ، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ط2 ، 1988.

20- طلعت محمود منال ، **التنمية و المجتمع**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001.

ثانيا:الكتب باللغة الفرنسية:

ModieGramec.The Government of Great Britain Methven21-1965- 21.

ثالثا:الملتقيات والمجلات:

22-الطعامنة محمد محمود، **نظام الإدارة المحلية في الوطن العربي**، عمان:الملتقى العربي الأول,2003.

23-باكير علي حسين، **المفهوم الشامل للإدارة الالكترونية**، مركز الخليج للأبحاث:مجلة آراء حول الخليج،الامارات العربية المتحدة، العدد23 ،2006، المتاح في:

http/Alibakeer.Maktooblog.com/85589/D8، تاريخ الاطلاع2009/01/13

24-بلعربي عبد القادر ، حليمة رقاد، **تحديات التحول الى الحكومة الالكترونية في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الخامس.

25- مجلس الأمة ، **الحكومة الالكترونية ماهي.....وماهي أهدافها؟** مجلة دورية تصدر عن مجلس الأمة، الجزائر: العدد43، جويلية، 2010 .

26- عبد الناصر موسى ، وآخرون.**مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري في مؤسسات التعليم العالي (دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا)** ، بسكرة: مجلة الباحث، العدد09، 2011.

27- قضب حسام ، **تقييم كفاءة وفعالية الآليات المحلية لصناعة القرار في إدارة العمران الحضري،** المؤتمر العربي الإقليمي، ديسمبر ,2003.

28-شارف عبد القادر ، صادقي علي ، **التنمية الإدارية و الإصلاح الإداري مع الإشارة الى ضرورة الإصلاح الإداري في الجزائر،** ,خميس مليانة: الملتقى الوطني الإصلاح الإداري والتنمية الاقتصادية يومي، 3 و4 ديسمبر 2006.

29-شواري محمد أحلام، **الادارة الالكترونية وتأثيرها في تطوير الأداء الوظيفي وتحسبه،** العلوم الإنسانية، مجلة جامعة بابل، المجلد24 ، العدد 04 ، 2016.

30-عبد الرحمان تيشوري،**الادارة الالكترونية**،الحوار المتمدن، العدد ،1418 ، متاح في:53793: http/www.Alhewar.org/debat/show.art ,asp ?aid تاريخ الاطلاع :2008/12/13.

رابعا:مذكرات رسائل التخرج:

31-العريشي محمد بن سعيد محمد، **إمكانية تطبيق الإدارة الالكترونية في الإدارة العامة للتربية والتعليم بالعاصمة المقدسة(بنين)** ،(مذكرة ماجستير في الادارة التربوية و التخطيط ،جامعة ام القرى ،المملكة العربية السعودية ، 1429 – 2007) .

32- أفالو وفاء، شرفي أمينة، **دور الحكومة في تحسين الإدارة المحلية الجزائرية** ، (مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم السياسية، قالمة: جامعة 8ماي ،2012 ،1945-2013.) .

33-بكارة سارة حسناء ، **تسيير الجماعات المحلية في الجزائر في ظل التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال (دراسة حالة بلدية معسكر)**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تلمسان:كلية العلوم الاقتصادية والتجارية،2015-2012) .

34- بن زيان نوال ، **إدارة العلاقات العامة في الإدارة المحلية بالجزائر (دراسة حالة بلدية سعيدة)**، (مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،:جامعة الدكتور مولاي الطاهر، بسعيدة ، 1437-1436، 2016-2017).

35-دقي نعيمة، **تطبيقات الإدارة الالكترونية في تسيير الجماعات المحلية بالجزائر (دراسة حالة بلدية الشلالة،ولاية البيض)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر،:جامعة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، سعيدة ، 2016 - 2017) .

36- حسن مصطفى خلوف ايمان ، **واقع تطبيق الإدارة الالكترونية في المدارس الحكومية الثانوية في الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين والمديرات**،(مذكرة ماجستير في الإدارة التربوية،جامعة النجاح الوطنية، فلسطين ، 2010) .

37-مختار هشام أمين ، **تخطيط وتنمية المجتمعات الجديدة في جمهورية مصر**، (رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، القاهرة، 2000).

38-عيان عبد القادر، **تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر (دراسة سيسيولوجية ببلدية الكاليبتوس)**، (مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، علم الاجتماع، قسم العلوم الانسانية و الاجتماعية ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2015- 2016) .

خامسا:أعمال غير منشورة.

39- الحوري فالح ، **الامكانات والآثار المحتملة لتبني نموذج البلدية الكبرى في محافظة أربد**، (رسالة ماجستير غير منشورة،:قسم الإدارة العامة، الاردن ، 2000) .

40- بن محمد الممالك بدر،**الأبعاد الإدارية والأمنية لتطبيقات الإدارة الالكترونية في المصارف السعودية (دراسة مسحية)**، (رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض:قسم العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية 2007).

41- بن معلا العمري سعد، **المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية** دراسة مسحية على المؤسسة العامة للموانئ، (رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض:أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية 2003) .

42- مرسلي رفيق ، **الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق**، (رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو) .

43/نصيرة شبوب، **الادارة البنكية الالكترونية في الجزائر**، (رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم العلوم السياسية،الجزائر ،2012) .

المواقع الالكترونية:

http://or.wikipedia/44 ، تم التصفح عليه يوم 14 جانفي 2018 ، على الساعة 10:45 .

المقابلة :

45- دهيني حمزة ، عون مكتب ، ببلدية بوقطب يوم 15 جانفي 2018 ، بمقر الدائرة .

46 – طالبي مبروكة ، متصرف مستشار ، دائرة بوقطب يوم 8 جانفي 2018 ، بمقر الدائرة .

47 – عمريو سليمان ، امين عام ، دائرة بوقطب يوم 11 جانفي 2018 ، بمقر الدائرة .

فهرس الاشكال و الجداول .

الشكل والجدول	العنوان	الصفحة
الشكل رقم 01	يوضح وظائف الادارة المحلية	20
الجدول رقم 01	يمثل التحول من الادارة التقليدية الى الادارة الالكترونية	46

الفهرس

الفهرس.

البسملة.

إهداء.

مقدمة.....أ- و.

تمهيد.

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي للتحول من الإدارة المحلية إلى الإدارة الالكترونية.....8-47

المبحث الأول:مفهوم الإدارة المحلية.....9-23

المطلب الأول: نشأة الإدارة المحلية المفهوم والخصائص.....9-14

المطلب الثاني: مقومات الإدارة المحلية ووظائفها.....15-20

المطلب الثالث: أهداف ومبادئ الإدارة المحلية.....21-23

المطلب الرابع: التحديات المواجهة للإدارة المحلية.....24-27

المبحث الثاني: التحول نحو الإدارة الالكترونية.....28-33

المطلب الأول: نشأة ومفهوم الإدارة الالكترونية.....33-36

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الإدارة الالكترونية.....36-41

المطلب الثالث: وظائف وفوائد الإدارة الالكترونية.....42-46

المطلب الرابع: مراحل الانتقال من الإدارة التقليدية الى الالكترونية.....

خلاصة الفصل.

الفصل الثاني: واقع تطبيق الإدارة الالكترونية في المستوى المحلي دراسة حالة.....49-85

تمهيد.

المبحث الأول: واقع وتحديات الإدارة المحلية في الجزائر.....50-60

المطلب الأول:تاريخ وتطور الإدارة المحلية بالجزائر.....50-53

المطلب الثاني:المعوقات والتحديات للإدارة المحلية في الجزائر.....54-58.

المطلب الثالث:إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر.....58-60

المبحث الثاني:آفاق التحول نحو الإدارة الالكترونية في الجزائر.....61-73

المطلب الأول:تطور الإدارة الالكترونية في الجزائر.....61-66

المطلب الثاني:مؤشرات الإدارة الالكترونية في الجزائر.....67-70

المطلب الثالث:معوقات الإدارة الالكترونية في الجزائر.....70-73

المبحث الثالث:دراسة حالة تطبيقية لبلدية بوقطب.....74-84

المطلب الأول:لمحة تاريخية عن بلدية بوقطب 74-76

المطلب الثاني:مفهوم مصلحة الوثائق البيومترية والغرف المكونة لها.....77.

المطلب الثالث:تطبيقات البيومترية في البلدية و الصعوبات التي واجهتها.....78-84

خلاصة الفصل.

خاتمة.

فهرس الأشكال.

قائمة المراجع.

ملخص الدراسة

لتكنولوجيا المعلومات الحديثة دورا رئيسيا في أحداث التحولات المختلفة في العمل الإداري ،حيث ساهمت في تطوير الكثير من مراحل العمل الإداري وتطوير أساليبه وتوفير المعلومات في الوقت المناسب وبأقل تكلفة ، أنها العديد من المزايا التي تمنحها تكنولوجيا المعلومات الحديثة للعمل الإداري من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية ، صبغة الجودة على أعمال ونشاطات المؤسسة المختلفة ، الآمر الذي بدوره يمكنها تحسين أدائها وتحقيق الجودة بشكل أفضل ، يهدف هذا البحث إلى دراسة واقع تطبيقات الإدارة الالكترونية في تسيير الجماعات المحلية بالجزائر دراسة حالة بلدية بوقطب ولاية البيض وكيفية التعامل معها لزيادة الوعي و الاهتمام بالمواطن من اجل تلبية احتياجاته .

Le Résumé

La Technologie de l'information moderne a joué un rôle majeur dans la réalisation de diverses transformations dans le travail administratif en contribuant au développement de nombreuses étapes du travail administratif en développant ses méthodes et à la fourniture d'informations en temps opportun et au moindre cout de nombreux avantages offerts par les technologies de l'information modernes au travail administratif grâce à l'administration électronique ,la qualité du travail et des activités de l'institution différente , qui à son tour peut améliorer ses performances et améliorer la qualité . cette étude vise à étudier la réalité des applications de l'administration électronique dans la gestion des communautés locales en Algérie , d'étudier l'état de la municipalité de **Bougtob** et de les traiter afin de sensibiliser et d'intéresser les citoyens à leurs besoins